

Distr.: General
26 February 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات
السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة للفترة من ١ كانون الثاني/
يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأراضي المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، والميزانيتين المنقحتان لعام ٢٠٠٨ لبعثة الأمم المتحدة في نيبال ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

ويبلغ مجموع الاحتياجات الإضافية المقدرة لعام ٢٠٠٨ لتلك البعثات السياسية الخاصة ما إجماليه ٥٦ ٦٥٢ ٠٠٠ دولار. ونظرا إلى رصيد الاعتماد البالغ ١٧ ٣٢٢ ٨٠٠ دولار المخصص للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تبعا لمقررات الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٢، ووفقا لأحكام قرارها ٢١٣/٤١، ستلزم اعتمادات إضافية قدرها ١٠٠ ٥٢٨ ٣٤ دولار تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، وأخرى قدرها ١٠٠ ٨٠١ ٤ دولار تحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يعادلها مبلغ مساو تحت باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن الوضع المالي		١	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة		١٤٦-٢	٤
ألف -	المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأراضي المتضررة من جيش الرب للمقاومة		٢٢-٢	٤
باء -	ممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة		٢٧-٢٣	١٢
جيم -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل		٤٦-٢٨	١٤
دال -	بعثة الأمم المتحدة في نيبال		٩١-٤٧	٢٢
هاء -	مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال		١٤٦-٩٢	٤٤
ثالثا -	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها		١٤٧	٧٠

المرفقات

الأول -	الخرائط التنظيمية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال		٧١
الثاني -	الخريطة التنظيمية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لعام ٢٠٠٨		٧٣

أولا - لمحة عامة عن الوضع المالي

١ - يبلغ صافي مجموع الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠٠٨ للبعثات السياسية الخاصة الخمس التي يناقشها هذا التقرير ٣٠٠ ٨٧٠ ٧٥ دولار. وأخذاً في الحسبان الاعتماد الأولي وفقاً لمقررات الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٢، فإن الاحتياجات الإضافية الصافية تبلغ ٩٠٠ ٨٥٠ ٥١ دولار. وترد الاحتياجات حسب البعثة موضحة في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٧		الاحتياجات لعام ٢٠٠٨				الاعتمادات النهائية للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧
مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧ الفرق		صافي الاحتياجات الإضافية	الاعتماد الأولي لعام ٢٠٠٨	غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	
٦	٧ = (٦-٢)	٥ = (٤-٢)	٤	٣	٢	١
١ ٧٩٠,٣	٧٤٦,٣	٢ ٥٣٦,٦	-	٢٤١,٩	٢ ٥٣٦,٦	٩٤٤,٤
						المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأراضي المتضررة من حيش الرب للمقاومة
(٩٧,٩)	١٦٢,٥	٦٤,٦	-	-	٦٤,٦	٢٥٧,٦
						ممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة
(٦ ١٠٦,٩)	٦ ٧٢٧,٧	٦٢٠,٨	-	-	٦٢٠,٨	١٤ ٠٨٨,٩
						مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل
(٣٢ ٤٠٧,٥)	٨٨ ٨٢٢,٠	٤٠ ٢٣٦,٧	١٦ ١٧٧,٨	٩٤٢,٢	٥٦ ٤١٤,٥	٧٣ ٥٤٤,٧
						بعثة الأمم المتحدة في نيبال
٩ ٤٧٣,٩	٦ ٧٥٩,٩	٨ ٣٩٢,٢	٧ ٨٤١,٦	٢ ٦٩٥,٤	١٦ ٢٣٣,٨	٩ ١٣٤,٠
						مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
(٢٧ ٣٤٨,١)	١٠٣ ٢١٨,٤	٥١ ٨٥٠,٩	٢٤ ٠١٩,٤	٣ ٨٧٩,٥	٧٥ ٨٧٠,٣	٩٧ ٩٦٩,٦

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

ألف - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالأراضي المتضررة من جيش الرب للمقاومة

(٦٠٠ ٥٣٦ ٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ - يدور النزاع بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا منذ عام ١٩٨٦ مما تسبب في تشريد ما يقدر بـ ١,٧ مليون نسمة في منطقة شمال أوغندا وحدها. ويشمل النزاع أساسا مناطق شمال أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، رفعت حكومة أوغندا قضايا ضد جيش الرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، مما أفضى إلى إصدار مذكرات اعتقال ضد قادة جيش الرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد دفعت العمليات العسكرية الأوغندية المتتالية في شمال أوغندا وجنوب السودان بجيش الرب إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد العديد من المحاولات الفاشلة لحل النزاع بالطرق السلمية، بادرت حكومة جنوب السودان، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بإجراء اتصالات مع جيش الرب وحكومة أوغندا، واضطلعت بدور الوسيط، وأنشأت أمانة للوساطة للمساعدة على حل النزاع وتيسير المحادثات.

٣ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عُقدت سلسلة من محادثات السلام بين حكومة أوغندا وقيادة جيش الرب، بوساطة من حكومة جنوب السودان وجمعية سانت إيجيدو. وأبرم الطرفان المتفاوضان - حكومة أوغندا وجيش الرب - اتفاقا لوقف أعمال القتال في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان له تأثير إيجابي في الحالة الإنسانية والأمنية في شمال أوغندا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مشروع مبادرة جوبا لتقديم الدعم التقني لأمانة وساطة السلام وفريق رصد وقف أعمال القتال. بيد أن المحادثات انتهت إلى طريق مسدود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعد أن قرر جيش الرب عدم العودة إلى جوبا (السودان).

٤ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عيّن الأمين العام الرئيس السابق لموزامبيق، السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، مبعوثا خاصا له معنيا بالمناطق المتضررة من جيش الرب، وكلفه بولاية عامة تتمثل في معالجة الآثار المترتبة على أنشطة جيش الرب في المنطقة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وشمال أوغندا. ومنذ ذلك الحين، استعادت محادثات السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب زخمها، لا سيما بعد استئناف المحادثات في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بفضل جهود المبعوث الخاص، تلك الجهود التي أفضت

أيضا إلى تمديد اتفاق وقف أعمال القتال إلى غاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي ٢ أيار/مايو يسر المبعوث الخاص أيضا توقيع بروتوكول يتعلق بالأسباب الجذرية للتراع وحلوله الشاملة.

٥ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وقّعت حكومة أوغندا وجيش الرب اتفاقا بشأن مبدئي المساءلة والمصالحة. ويتناول هذا البرنامج الحافل بالتحديات المسائل الأساسية للمصالحة والسلام مقابل العدالة والعقاب. واتفق الطرفان على جملة مسائل، منها الحاجة إلى استكشاف نظم عدالة تقليدية بديلة موثوق بها تكون متماشية مع المعايير الدولية، وتعالج مسألة الإفلات من العقاب. وفي أيلول/سبتمبر، أكملت حكومة أوغندا مشاوراتها مع السكان بشأن آليات تنفيذ الاتفاق السالف الذكر. وبدأت مشاورات جيش الرب في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بعد فترات تأخير بسبب اختلافات مع الجهات المانحة في وجهات النظر بشأن الميزانية. وسيقوم وفد جيش الرب برحلات إلى الأرجنتين وشيلي وسيراليون وجنوب أفريقيا وتيمور - ليشتي للاستفادة من تجارب هذه البلدان فيما يتعلق بمسألتَي المساءلة والمصالحة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع جيش الرب مع الحكومة إضافة رابعة لاتفاق وقف أعمال القتال، تعيد تأكيد التزام كلا الطرفين بعملية السلام.

٦ - ولما كانت عملية السلام في جوبا تمر بمرحلة شديدة التحدي، تستلزم بذل جهود دبلوماسية ومالية مطردة ومركزة، فقد قرر الأمين العام، في أيار/مايو ٢٠٠٧، تعزيز جهود التيسير عن طريق إنشاء وحدة في جوبا غرضها مراقبة محادثات السلام عن كثب. وسيعمل مكتب مؤقت في كمبالا كجهة تنسيق لأنشطة المبعوث الخاص، بما في ذلك تنسيق الدعم المقدم إلى المحادثات، والتواصل مع كافة أصحاب المصلحة في أوغندا وفي المنطقة على مدى فترة المحادثات. ومن المرتقب أنه بإكمال الطرفين ل مشاوراتهما بشأن الآليات التي تعتبر ضرورية لتنفيذ الاتفاق بشأن مبدئي المساءلة والمصالحة، سيجري تناول برنامج محادثات السلام بأكمله، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واتفاق سلام شامل في عام ٢٠٠٨.

٧ - ونظرا إلى أنه يحتمل أن تستمر محادثات السلام على مدى العام ٢٠٠٨، بسبب المسائل التي لا تزال تتطلب المناقشة، وهي آليات تنفيذ بنود جدول أعمال عملية السلام، والحلول الشاملة والمساءلة والمصالحة ووقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد أبلغ الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2007/719) رئيس مجلس الأمن اقتراحه بتمديد ولاية مكتب الاتصال المؤقت لمبعوثه الخاص ورفع مستوى المكتب إلى بعثة سياسية خاصة. وتضمنت الرسالة أيضا بيانا بالأنشطة التي من المقرر أن يضطلع بها المكتب. وأبلغ رئيس مجلس الأمن، في رده المؤرخ ٦ كانون الأول/

ديسمبر (S/2007/720) الأمين العام بأن المجلس قد أحاط علماً باقتراحه وبالمعلومات التي تضمنتها رسالته.

٨ - وتجري مشاورات وثيقة بين المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان على مستوى رؤساء البعثات، وعلى المستوى التنفيذي بشأن المسائل المتعلقة بأنشطة جيش الرب في المنطقة. ويتبادل مكتب المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المعلومات السياسية والأمنية والعسكرية بشأن الحالة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زالت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان تقدمان الدعم اللوجستي والأمني إلى عملية السلام في جوبا ضمن حدود ولايتيهما الحاليين وإمكانياتهما.

٩ - ويرد أدناه بيان لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: المحافظة على مسار محادثات السلام في جوبا وتيسير النجاح في إبرام اتفاق سلام شامل بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة وإنشاء آلية متابعة إقليمية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) عدد الاجتماعات بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن البند ٣ (المساءلة والمصالحة)، والبند ٤ (وقف إطلاق النار) والبند ٥ (نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج) من جدول أعمال عملية السلام المفوضي إلى توقيع/إنجاز اتفاق سلام شامل مقاييس الأداء: ٢٠٠٦: غير متاحة ٢٠٠٧: ٨ اجتماعات الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ اجتماعات	(أ) إكمال محادثات السلام في جوبا بنجاح
(ب) '١' زيادة عدد الاجتماعات العادية، والمشاورات والمبادلات بين بلدان المنطقة مقاييس الأداء: ٢٠٠٦: غير متاحة ٢٠٠٧: لا اجتماعات الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ اجتماعات	(ب) إنشاء آليات متابعة وطنية وإقليمية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي

٢' إنشاء آلية متابعة إقليمية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا تنطبق

٢٠٠٧: لا اجتماعات

٢٠٠٨: نعم

النواتج

- المشاورات بين حكومة أوغندا وجيش الرب وفريق الوساطة وبلدان المنطقة المشتركة في محادثات السلام وفريق الأمم المتحدة القطري
- تنظيم سلسلة اجتماعات لبلدان الجوار، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتنسيق الأنشطة الرامية إلى كفالة الاستقرار الإقليمي وضمان النجاح في تنفيذ اتفاق السلام
- تنظيم اجتماعات شهرية بين المبعوث الخاص وحكومة جنوب السودان/الوسيط في جوبا لمناقشة استئناف المحادثات
- تنظيم اجتماعات شهرية بين المبعوث الخاص وقادة بلدان الجوار، تشمل رئيسي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، لمناقشة استئناف المحادثات وتنسيق نهج إقليمي متماسك لمحادثات السلام
- تيسير عقد اجتماعات ثلاثية (حكومة أوغندا وجيش الرب وحكومة جنوب السودان/الوسيط)
- تقديم تقرير واحد وعقد جلستي إحاطة لمجلس الأمن
- إصدار ثلاثة بيانات عامة عن برنامج محادثات السلام

العوامل الخارجية

١٠ - تتوقع البعثة تحقيق أهدافها وإنجازاتها المتوقعة، بشرط استمرار الطرفين في الترحيب بجهود التيسير، وتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بدعم المبعوث الخاص وعملية الوساطة والجهات المانحة، والفريق القطري، والأطراف الإقليمية والمجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتماد النهائي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الفرق	تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧	
						الاحتياجات لعام ٢٠٠٨	
						الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	الفرق
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥) = (٢) - (٤)			
تكاليف الموظفين المدنيين	١٩٧,٠	١ ٤٧١,٠	-	١ ٦٦١,٦	١ ٣٠٩,٤		
التكاليف التشغيلية	٧٤٧,٤	١ ٠٦٥,٦	٢٤١,٩	٥٨٤,٧	٤٨٠,٩		
مجموع الاحتياجات	٩٤٤,٤	٢ ٥٣٦,٦	٢٤١,٩	٧٤٦,٣	١ ٧٩٠,٣		

١١ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لمكتب المبعوث الخاص لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مبلغاً صافيه ٦٠٠ ٥٣٦ ٢ دولار (وإجماليه ٤٠٠ ٢٧٣٨ دولار) وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين وبدل الإقامة المقرر للبعثة (١ ٤٧١ ٠٠٠ دولار) لإنشاء ١٠ وظائف على النحو المبين أدناه، والاستشاريين (١٠٥ ٠٠٠ دولار)، وسفر الموظفين (٢٢٠ ٢٠٠ دولار)، واقتناء معدات ولوازم (٢٠٢ ٧٠٠ دولار)، واقتناء مركبات وصيانتها (١٤٤ ٣٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٢٩٣ ٨٠٠ دولار) والاتصالات (٤٦ ٣٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠ ٦٠٠ دولار) وخدمات أخرى ولوازم ومعدات (١٢ ٧٠٠ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

الفئة الفنية وما فوقها																	فئة الخدمات العامة				الموظفون الوطنيون		
وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	مجموع	الخدمة الميدانية/ فئة			مجموع الموظفين	موظف وطني	موظف الرتبة الأولى	متطوعو الأمم المتحدة	مجموع							
									الأمن	العامة	الدوليين												
الوظائف المعتمدة																							
١	-	-	-	١	-	-	-	٢	-	١	٣	-	١	-	-	٤							
الوظائف المقترحة																							
١	-	-	١	٢	١	١	-	٦	١	١	٨	-	٢	-	-	١٠							
-	-	-	١	١	١	١	-	٤	١	-	٥	-	١	-	-	٦							

١٢ - سيشمل ملاك الموظفين التكميلي المقترح للمكتب ما مجموعه ١٠ وظائف فيما يلي بيانها:

المبعوث الخاص للأمين العام (وكيل الأمين العام)

١٣ - المبعوث الخاص مسؤول، بصفته رئيس البعثة، عن تحقيق هدف البعثة، ويقترح أن يكون برتبة وكيل الأمين العام يعقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل لمدة ٩ أشهر، نظرا لكون المفاوضات تتم على أعلى مستوى مع رؤساء الدول ليس في أوغندا فحسب، بل أيضا في بلدان الجوار المتضررة من جيش الرب. وتكفل المكانة المرموقة للمبعوث الخاص الوصول إلى رؤساء الدول والحكومات، ولا سيما رئيس حكومة أوغندا وقيادة جيش الرب، وتسمح بالمضي قدما بعملية السلام مع كبار المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى وممثلي جميع الأطراف المعنية وأمانة الوساطة والمراقبين والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري والسلك الدبلوماسي، وكبار ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

رئيس مكتب الاتصال بكمبالا (مد-١)

١٤ - سوف يقوم رئيس مكتب كمبالا للاتصال (مد-١)، في حدود السلطة المفوضة إليه، بمراقبة وتنسيق التحليلات والتقارير بشأن ما يتعلق بعملية السلام من مستجدات مهمة في البلد وفي المنطقة بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وتشمل مسؤولياته صياغة الاستراتيجيات السياسية؛ واقتراح توجيهات سياسية عامة وخطط عمل لحلول فورية وطويلة الأجل للمشاكل السياسية عموما؛ وتنسيق أنشطة المكتب المتعلقة بتحديد المسائل الناشئة المتصلة بولاية المبعوث الخاص، بما في ذلك تقديم توصيات عن الاستراتيجيات والتدابير الممكنة؛ ورصد التطورات السياسية والأمنية عن كثب ومراقبتها والتحليلات الأمنية والعسكرية والإقليمية التي يقوم بها الموظفون لعملية السلام في جوبا؛ والإشراف نيابة عن المبعوث الخاص على حسن سير المكتب وعمل جميع الموظفين الذين يقدمون التقارير عن طريق رئيس المكتب إلى المبعوث الخاص؛ والإشراف، نيابة عن المبعوث الخاص، على إعداد الميزنة القائمة على النتائج والأهداف الاستراتيجية للمكتب وتنسيقها؛ والترويج، نيابة عن المبعوث الخاص، وبدعم من السفراء الأفارقة، لاتفاق سلمي بين حكومة أوغندا وجيش الرب؛ وتنسيق أنشطة السفراء الأفارقة وتزويدهم بما يناسب من دعم لوجستي في إطار الولاية الحالية للمكتب وفي حدود إمكانياته؛ وتخطيط وتنفيذ الأنشطة التنفيذية المتعلقة بعمل المكتب (عملية المصالحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل)؛ وإدماج نهج متكامل يتضمن بعدا قائما على حقوق الإنسان، ومنظورا جنسانيا في السياسة العامة للمكتب وفي أنشطته المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ؛ وتخطيط وتنسيق وإدارة البرامج والمشاريع

والأنشطة التي تتطلب مشاركة ومساهمة فيما بين الإدارات و/أو الوكالات؛ والإشراف على إعداد تقارير شاملة، ومذكرات إحاطة ونقاط حوار وسواها من الوثائق ذات الصلة لفائدة المبعوث الخاص؛ وتطوير وتعهد العلاقات مع كبار المسؤولين الحكوميين، فضلا عن التواصل والتنسيق مع ممثلي كافة الأطراف المعنية بعملية السلام في جوبا، وأمانة الوساطة والمراقبين واجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري، والسلك الدبلوماسي وكبار ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفريق إدارة الأمن؛ وتمثيل المبعوث الخاص حسب الاقتضاء في الاجتماعات الرفيعة المستوى.

مستشار أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)

١٥ - سيتولى المستشار الأقدم للشؤون السياسية، عن طريق رئيس المكتب، تقديم المشورة السياسية والدعم للمبعوث الخاص في كافة أنشطته اليومية، بما في ذلك مرافقة المبعوث الخاص في جميع المهام الرئيسية إلى المنطقة الإقليمية والمناطق ذات الصلة بها. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولا عن الاتصال بجميع أطراف الحوار والجهات الفاعلة، دعما لأنشطة المبعوث الخاص في المنطقة فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل، مثل مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن المسائل المتعلقة بولاية المبعوث الخاص، ومع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب الشؤون القانونية وبعثات الأمم المتحدة المنتشرة في منطقة البحيرات الكبرى وسواها من الجهات الفاعلة المعنية بشأن المسائل المتعلقة بقيادة جيش الرب الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام؛ وسيكون مسؤولا عن إبقاء المبعوث الخاص على علم، عن طريق رئيس المكتب، بجميع الأنشطة ذات الصلة التي تجري في المقر وفي منظومة الأمم المتحدة؛ وسيكفل التناسق في أنشطة المبعوث الخاص المتعلقة بالتخطيط واتخاذ القرار والمتابعة.

مستشار أقدم للشؤون العسكرية (ف-٥)

١٦ - دعما لجهود التيسير، ستلزم وظيفة لمستشار أقدم للشؤون العسكرية (ف-٥) ليكفل إبقاء المبعوث الخاص، عن طريق رئيس المكتب، على علم يومي دائم بالمسائل العسكرية والأمنية السائدة، وتقديم المشورة إليه بشأن اتفاق وقف إطلاق النار وجوانب عملية السلام المتعلقة بالأمن. وسيتولى شاغل الوظيفة أيضا مهمة الاتصال بالعنصرين العسكريين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وممثلي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة لجمهورية

الكونغو الديمقراطية، فضلا عن أي نظراء آخرين على صلة بالموضوع، بغية تقييم الحالة العسكرية والأمنية في الميدان بدقة. ويقدم المستشار الأقدم للشؤون العسكرية التقارير إلى المبعوث الخاص عن طريق رئيس المكتب.

موظف للشؤون القانونية (ف-٤)

١٧ - سيقدم موظف الشؤون القانونية (ف-٤) المشورة القانونية بشأن كافة جوانب الولاية، فضلا عن مسائل القانون الدستوري وغيره من القوانين الوطنية حيثما كان لها تأثير في العملية السياسية؛ ويقدم الدعم للمبعوث الخاص بشأن كافة المسائل القانونية؛ ويقدم المشورة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالإطار القانوني لعملية السلام في جوبا، والاتفاق المتعلق بالمسألة والمصالحة، والبروتوكول التنفيذي؛ ويتولى الاتصال بمكتب الشؤون القانونية لكفالة الامتثال لممارسات الأمم المتحدة وسياساتها العامة؛ ويضطلع بوظائف المراسم والاتصال مع البلد المضيف؛ ويتولى الاتصال بالجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات الإقليمية والسلوك الدبلوماسي وعموم كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أوغندا وفي بلدان الجوار بشأن المسائل القانونية؛ ويقدم المشورة بشأن المسائل الإدارية ومسائل الموظفين والعقود المتعلقة بالأنشطة التنفيذية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمجالات مثل الامتيازات والحصانات.

موظف للشؤون السياسية (ف-٣)

١٨ - سيكون موظف الشؤون السياسية (ف-٣) مسؤولا عن رصد وتحليل التطورات السياسية والأمنية والإقليمية فيما يتعلق بعملية السلام في جوبا. وسيقدم موظف الشؤون السياسية التقارير إلى رئيس المكتب عن التطورات المهمة في البلد وفي البلدان المتضررة من تحركات جيش الرب. وسيتولى شاغل الوظيفة صياغة الاستراتيجيات السياسية وتحديد المسائل الناشئة المتعلقة بولاية المكتب، بما في ذلك مشاريع توصيات بشأن الاستراتيجيات والتدابير الممكنة؛ وسيساعد رئيس المكتب في الجهود الرامية إلى تنسيق أنشطة السفراء الأفارقة وتزويدهم بالدعم اللوجستي المناسب في حدود الولاية الحالية للمكتب وإمكاناته؛ وسيضطلع بالبحث بشأن طائفة متنوعة من المسائل المتعلقة بالولاية؛ وسيعد التقارير ومذكرات الإحاطة ونقاط الحوار والمراسلات والتقارير اليومية والأسبوعية وسواها من الوثائق ذات الصلة بشأن المسائل التي تهم رئيس المكتب أو المبعوث الخاص وإدارة الشؤون السياسية، ويقدم الدعم أثناء زيارات كبار مسؤولي الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى أو ممثلي الأطراف المعنية بعملية السلام في جوبا المعنيين، وكبار ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

موظف للشؤون الإدارية/المالية (الخدمة الميدانية)

١٩ - سيقدم موظف الشؤون الإدارية/المالية الدعم الإداري واللوجستي للعمليات المكتبية الفنية، وسيكفل توافر الموارد البشرية والميزانية والحسابات ونظم الإبلاغ والرقابة الداخلية.

مساعد إداري (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))

٢٠ - سيعمل مساعد إداري كجهة تنسيق إدارية للمبعوث الخاص ورئيس المكتب. وسيكفل شاغل الوظيفة أيضا التعهد الفعلي للإدارة اليومية لعمل المكتب، ويعمل كواسطة إدارية بين المقر والبعثة.

مساعد إداري/مكتبي (الرتبة المحلية)

٢١ - تلزم وظيفة محلية واحدة لمساعد إداري/مكتبي لتقديم الدعم المكتبي العام للمكتب وموظفيه، وتقديم العون، عند الضرورة، للمساعد الإداري والمكاتب في مهامها الإدارية.

سائق (الرتبة المحلية)

٢٢ - يقترح إنشاء وظيفة لسائق متفرغ لكفالة توافر وسيلة نقل يمكن الاعتماد عليها وتتسم بالموثوقية، للمبعوث الخاص، عندما يزور المكتب، ولرئيس المكتب في نشاطاته اليومية؛ وسيساهم أيضا في حسن سير العمل اليومي للمكتب عن طريق القيام بمهام تسليم التوريدات التي يكون فيها عامل الوقت بالغ الأهمية.

باء - ممثل الأمم المتحدة لدى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة

(٦٠٠ ٦٤ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢٣ - المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هيئة معنية بالإشراف على مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق. ويتمثل الغرض الرئيسي للمجلس، في صورته المحددة في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، في تعزيز الأهداف التي نص عليها ذلك القرار، ومن بينها المساعدة على كفالة استخدام الصندوق على نحو شفاف يعود بالنفع على الشعب العراقي، وكفالة أن تكون مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي متفقة مع أفضل الممارسات السائدة في الأسواق الدولية. وقد أنشئ الصندوق عملا بالقرار نفسه، وتودع فيه عائدات مبيعات صادرات النفط من العراق، فضلا عن الأرصدة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء والأرصدة العراقية المجمدة الأخرى.

٢٤ - ويتألف المجلس من ممثلين مؤهلين على النحو الواجب لكل من الأمين العام، والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن فرد مؤهل على النحو الواجب تعينه حكومة العراق. وفي ما يختص بالأمم المتحدة، عين الأمين العام ممثلاً برتبة الأمين العام المساعد.

٢٥ - وورد أحدث ما تقرر بشأن تمديد ولاية المجلس وعضويته، في قرار مجلس الأمن ١٧٩٠ (٢٠٠٧)، الذي أعيد بموجبه تمديد الولاية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٦ - ويحدد المجلس وفقاً لنظامه الداخلي عدد مرات وأماكن اجتماعاته العادية التي تعقد كل ثلاثة أشهر على الأقل. ويتوقع أن يعقد المجلس أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٨، بمعدل اجتماع في كل من واشنطن العاصمة ومدينة الكويت وعمّان ونيويورك.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨			
الاعتماد النهائي ٢٠٠٧-٢٠٠٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٧	الفرق	
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٢)-(٤)	فئة النفقات
١٥٢,٩	-	-	١٣٣,٧	(١٣٣,٧)	تكاليف الموظفين المدنيين
١٠٤,٧	٦٤,٦	-	٢٨,٨	٣٥,٨	التكاليف التشغيلية
٢٥٧,٦	٦٤,٦	-	١٦٢,٥	(٩٧,٩)	مجموع الاحتياجات

الاحتياجات من الموارد

٢٧ - تُقدر الاحتياجات المقترحة من الموارد للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بمبلغ ٦٤ ٠٠٠ دولار. يغطي نفقات سفر ممثل الأمين العام والمناوبين أو المستشارين في مهام رسمية لحضور اجتماعات المجلس (٤٢ ٦٠٠ دولار)؛ وتوفر الأموال اللازمة لاستضافة اجتماع واحد في نيويورك (٢٢ ٠٠٠ دولار). وتشمل تكاليف السفر تذاكر السفر بالطائرة وبدل الإقامة اليومي والمصروفات الثرية في محطات السفر والوصول، فيما يتعلق بسفر ممثل الأمين العام وواحد أو اثنين من الموظفين.

جيم - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل

(٨٠٠ ٦٢٠ دولار)

الخلفية والولاية والهدف

٢٨ - أنشأ مجلس الأمن، بقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وجوداً مدنياً وأمنياً دولياً، بهدف توفير إدارة مؤقتة لكوسوفو بقيادة ممثل خاص للأمين العام. ووفقاً للقرار، تمثلت إحدى المسؤوليات الرئيسية لهذا الوجود المدني الدولي في تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، وبعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2005/335 و Corr.1)، عيّن الأمين العام السيد كاي إيدي (النرويج) مبعوثاً خاصاً له، كي يجري استعراضاً شاملاً للحالة في كوسوفو. وقرر الأمين العام، بناءً على ذلك الاستعراض أن الوقت قد حان لبدء المرحلة التالية من العملية السياسية في كوسوفو، وأبلغ مجلس الأمن باعتزامه تعيين مبعوث خاص ليتولى قيادة عملية تحديد المركز المستقبلي (انظر S/2005/635).

٢٩ - وعقب تعيين المبعوث الخاص ونائبه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أنشئ، في فيينا، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. ورحب مجلس الأمن بعملية التعيين في رسالة موجهة من رئيس المجلس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/709).

٣٠ - وتنفذ عملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والبيانات ذات الصلة الصادرة عن رئاسة المجلس. ويتمثل الهدف من العملية في التوصل إلى تسوية سياسية تحدد مركز كوسوفو المستقبلي، بما في ذلك إعداد الترتيبات لوجود دولي محتمل عقب تحديد المركز. وتشكل المبادئ التوجيهية لعملية التسوية، التي اتفق عليها فريق الاتصال (S/2005/709)، إطاراً تنفيذياً لتحقيق أهداف تحديد المركز.

٣١ - ويتشاور المبعوث الخاص، منذ تأسيس مكتبه، ويتعاون تعاوناً وثيقاً مع عدة جهات منها الأمين العام، ومجلس الأمن، وأعضاء فريق الاتصال (الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية)، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والبنك الدولي، وحكومة النمسا، والمنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، وغيرهم من العناصر المؤثرة والجهات الفاعلة الرئيسية الإقليمية. وكما ينسق المبعوث الخاص مع الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو.

٣٢ - واستفاد مكتب المبعوث الخاص على نطاق واسع من معارف وخبرات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتأسست علاقة العمل بين المكتب والبعثة في هذا الصدد، استناداً إلى تكامل الجهود وتعاضد ما يقوم به المكتب من أنشطة، من قبيل 'الدبلوماسية المكونية'، وما يرسله من بعثات فنية إلى المنطقة، واللقاءات التي ينظمها في فيينا وغيرها من العواصم. وأقيم أيضاً تنسيق عملياتي رفيع المستوى مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إذ يُتوقع أن تضطلع هذه الهيئات، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في تيسير المفاوضات بشأن عملية تحديد المركز المستقبلي، بمسؤولية جوهرية في تنفيذ التسوية النهائية. وكان الدعم الذي حظي به المبعوث الخاص من قبل الأطراف الدولية الفاعلة مكثفاً، وساعد إلى أقصى درجة في إبراز موقف يتسم بتوافق الآراء نيابة عن المجتمع الدولي، في ما يتعلق بالتوصل إلى تسوية بشأن المركز.

٣٣ - ويوفر البلد المضيف المرافق للممثلين والتغطية الأمنية، كما يوفر الدعم العام (على أساس تقاسم التكاليف) في ما يتصل باستضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى على اختلافها في فيينا، بما في ذلك عقد ١٥ جولة من المباحثات الفنية بين الطرفين، وعقد اجتماعين على مستوى القمة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧، وتم فيهما بحث عملية تحديد المركز المستقبلي. ونظراً إلى تقلص حجم بعثة الإدارة المؤقتة في عام ٢٠٠٧، سيواصل البلد المضيف توفير أماكن للمكاتب إلى أن ينهي مكتب المبعوث الخاص عملياته.

٣٤ - وتعاون مكتب الممثل الخاص وبعثة الإدارة المؤقتة، وبالتبعية مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في بلغراد، على نطاق واسع في مجالات الدعم اللوجستي المختلفة، في إطار ترتيبات تقاسم الموارد، حيثما أمكن ذلك عملياً. وظلت بعثة الإدارة المؤقتة توفر التغطية الأمنية والدعم الإداري العام وخدمات طائرتها العمودية بشكل روتيني لبعثات المبعوث الخاص، على أساس استرداد التكاليف. وقد اعتمد مكتب الممثل الخاص أيضاً على المترجمين الشفويين التابعين للبعثة في توفير الدعم للاجتماعات الفنية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في فيينا. وعلاوة على ذلك، وقّع مكتب المبعوث الخاص ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، في آذار/مارس ٢٠٠٦، مذكرة تفاهم بشأن توفير مكتب في فيينا للخدمات الإدارية اللازمة لدعم أنشطة مكتب المبعوث الخاص.

٣٥ - وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية للمكتب في الجمع بين الطرفين الرئيسيين للدخول في حوار مباشر. وكان التقدم المحرز في ذلك الصدد كبيراً، ويشهد بذلك انعقاد ١٤ جولة من المحادثات الفنية واجتماع واحد على مستوى القمة خلال عام ٢٠٠٦. غير أن المصاعب

التي واجهها الطرفان خلال هذه المفاوضات دفعت المكتب إلى تحويل انتباهه نحو صياغة مقترح شامل، حسيما حث عليه وزراء خارجية فريق الاتصال في بيانهم المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتم عرض مشروع مقترح للتسوية على الطرفين في بلغراد وبريشينا، في مطلع عام ٢٠٠٧، عقب انتهاء العملية الانتخابية، وتلت ذلك جولة أخرى من المباحثات المباشرة بين الطرفين حول محتوى مقترح التسوية، ثم اجتماع ثان على مستوى رؤساء الدول والحكومات بشأن المركز المقترح، إلا أنه لم تتسن إزالة التناقض بين موقفي الطرفين.

٣٦ - وقدم المبعوث الخاص اقتراحه الشامل للتسوية المتعلقة بتحديد مركز كوسوفو إلى الأمين العام مصحوبا بتقرير يحدد أسس التسوية المقترحة. وأبدى الأمين العام موافقته على كلتا الوثيقتين وأحالهما إلى مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2005/168). وفي ٣ نيسان/أبريل، قدم المبعوث الخاص إحاطة حول محتوى هاتين الوثيقتين إلى مجلس الأمن.

٣٧ - وفي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، ألقى الأمين العام بيانا، أعرب فيه عن ترحيبه بالاتفاق الذي توصل إليه فريق الاتصال بشأن طرائق المفاوضات المستقبلية بين بلغراد وبريشينا خلال فترة جديدة من الاتصالات بين الطرفين. وهي العملية التي قادتها "اللجنة الثلاثية" المكونة من ممثلي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، مع دعم جهود الوساطة التي يبذلها مكتب الممثل الخاص. وقدم فريق الاتصال، في ٧ كانون الأول/ديسمبر تقريرا إلى الأمين العام عن النتائج التي أُنجزت خلال فترة المفاوضات. وكان المكتب مرتبطا بشكل كامل بالعملية، نيابة عن الأمم المتحدة، من خلال توفير المعلومات والتوضيحات، عند الطلب، وعبر المشاركة في المحادثات بصفة مراقب.

٣٨ - ولم يؤد تقرير فريق الاتصال إلى نشوء موقف متفق عليه في مجلس الأمن. وبما أنه يترتب على ذلك عدم وضوح في الرؤية بشأن ما قد تتمخض عنه التطورات في عملية تحديد المركز، فإن مكتب المبعوث الخاص يعتزم الاحتفاظ بالحد الأدنى من الموظفين خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بغرض تمثيل الأمم المتحدة في أية محادثات وتقديم التوضيحات والمشورة بشأن مقترح التسوية و/أو عناصره، حسب الاقتضاء، تم الاستمرار لمدة شهر آخر من أجل تصفية البعثة.

٣٩ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو المستقبلي.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(أ) التسوية السياسية من أجل تحديد مركز كوسوفو (أ) '١' قبول الطرفين للعناصر الأساسية للمقترح الشامل للممثل المستقبلي الخاص بشأن تسوية مركز كوسوفو

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا تنطبق

تقديرات عام ٢٠٠٧: لا تنطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: بدء التنفيذ

'٢' اعتماد العناصر الأساسية المتعلقة باللامركزية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا تنطبق

تقديرات عام ٢٠٠٧: لا تنطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: قبول الأحكام المتعلقة باللامركزية وبدء التنفيذ

'٣' اعتماد العناصر الأساسية لحماية المواقع الدينية والثقافية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا تنطبق

تقديرات عام ٢٠٠٧: لا تنطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: قبول الأحكام المتعلقة بحماية المواقع الدينية والثقافية وبدء التنفيذ

'٤' اعتماد العناصر الأساسية لحماية حقوق طوائف الأقليات

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا تنطبق

تقديرات عام ٢٠٠٧: لا تنطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: قبول الأحكام المتعلقة بحماية حقوق طوائف الأقليات وبدء التنفيذ

٥' اعتماد العناصر الأساسية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا تنطبق

تقديرات عام ٢٠٠٧: لا تنطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: قبول الأحكام المتعلقة بالمسائل الاقتصادية
وبدء التنفيذ

النواتج

- بعثات واجتماعات فنية مع أصحاب المصلحة بشأن مسائل مثل اللامركزية؛ والمواقع الدينية والثقافية؛ وحماية طوائف الأقليات؛ وقطاع الأمن؛ والمسائل الاقتصادية
- إحاطات للأمين العام والأمانة العامة
- إحاطات/مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الرئيسيين
- إحاطات/مشاورات مع أعضاء فريق الاتصال في بلغراد وبريشتينا، حسب الاقتضاء
- مشاورات مع العناصر الفاعلة الإقليمية المعنية الأخرى
- إحاطات/مشاورات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأطراف المؤثرة الأخرى
- تحليلات وتقارير سياسية بشأن عملية تحديد المركز المستقبلي

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

(ب) ترتيبات بشأن وجود دولي محتمل عقب تحديد (ب) '١' اتفاقات فيما بين المنظمات الإقليمية حول دور المجتمع الدولي ومسؤولياته وفقا لتحديد المركز، وبشأن تنفيذ قرار تحديد المركز

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: لا تنطبق

تقديرات عام ٢٠٠٧: لا تنطبق

الهدف لعام ٢٠٠٨: عمل الاتفاقات وتحديد المسؤوليات

(ب) '٢' خطة عمل منسقة للمؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة الإعمار/الاستثمار

مقاييس الأداء:

٢٠٠٦: صياغة خطة العمل والاتفاق عليها

تقديرات عام ٢٠٠٧: تطبيق خطة العمل

الهدف لعام ٢٠٠٨: تطبيق خطة العمل

النواتج

- مشاورات واجتماعات بشأن التخطيط والتنظيم وتنفيذ الانتقال بشكل منسق وإقامة آلية للتنفيذ في بريشتينا وبروكسل ونيويورك
- إحاطات ومشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والمنظمات الإقليمية وأعضاء فريق الاتصال، بشأن مختلف جوانب التسوية السياسية المحتملة واستراتيجيات التنفيذ
- تحليلات وخيارات وورقات مواقف بشأن دور الأمم المتحدة بعد تسوية الوضع في كوسوفو

العوامل الخارجية

٤٠ - من المتوقع أن يحقق مكتب المبعوث الخاص أهدافه والإنجازات المتوقعة منه على افتراض ما يلي: (أ) أن تكون هناك إرادة سياسية ودعم متواصل من المجتمع الدولي والأطراف الرئيسية، من أجل التعاون في العملية السياسية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو المستقبلي؛ (ب) أن يكون الوضع على الأرض موافيا لتنفيذ الولاية تنفيذًا تامًا.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات لعام ٢٠٠٨		تحليل الفرق ٢٠٠٧-٢٠٠٨			
الاعتماد النهائي ٢٠٠٦-٢٠٠٧	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٧**	الفرق	
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٢)-(٤)	فئة النفقات
٩ ٦٠٠,٧	٤٠٩,١	-	٦ ٦٨٠,٤	(٤ ٢٧١,٣)	تكاليف الموظفين المدنيين
٤ ٤٨٨,٢	٢١١,٧	-	٢ ٠٤٧,٣	(١ ٨٣٥,٦)	التكاليف التشغيلية
١٤ ٠٨٨,٩	٦٢٠,٨	-	٦ ٧٢٧,٧	(٦ ١٠٦,٩)	مجموع الاحتياجات

** A/61/525/Add.3 (الفرع ٦).

٤١ - ستكون الاحتياجات المقدرة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مبلغا صافيه ٦٢٠ ٨٠٠ دولار (إجماليه ١٠٠ ٧٠٧ دولار)، لتغطية نفقات التشغيل لمدة ٣ أشهر (١ كانون الثاني/يناير - ٣١ آذار/مارس) (٤٠٠ ٥٦٦ دولار) والتصفية لمدة شهر واحد (١-٣٠ نيسان/أبريل) (٤٠٠ ٥٤ دولار).

٤٢ - وستغطي الموارد المقترحة المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (١٠٠ ٤٠٩ دولار) لملاك وظيفي يتكون من ١١ وظيفة من الفئتين الدولية والمحلية خلال فترة أشهر التشغيل الثلاثة، ومن وظيفة دولية واحدة ووظيفتين محليتين خلال فترة التصفية؛ ونفقات الخبراء الاستشاريين (٢٠ ٠٠٠ دولار)؛ والسفر في مهام رسمية (٦٠ ٣٠٠ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٣٥ ٧٠٠ دولار)؛ والنقل البري (٦ ٠٠٠ دولار)؛ والنقل الجوي (١١ ٥٠٠ دولار)؛ والاتصالات (٣٠ ١٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٢٦ ٠٠٠ دولار)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٢ ١٠٠ دولار).

٤٣ - ويعزى الفرق بين احتياجات عام ٢٠٠٧ وتقديرات الميزانية المقترحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشكل رئيسي إلى اختصار فترة الميزانية التشغيلية من ١٢ شهرا إلى ٤ أشهر، بما في ذلك ميزانية التصفية. ويتسق الفرق أيضا مع تخفيض عدد الوظائف والاحتياجات من موارد التشغيل المطلوبة لفترة التشغيل المختصرة.

٤٤ - انخفض مجموع الوظائف المقترحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، من ٥٣ وظيفة في عام ٢٠٠٧ إلى ١١ وظيفة، تشتمل على ٦ وظائف من الفئة الفنية و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة. ويأتي تخفيض الوظائف الـ ٤٢ نتيجة لتقليص حجم البعثة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتصفيتها المنتظرة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٤٥ - وتمثل الوظائف الـ ١١ المطلوبة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس، في ما يلي: وظيفة واحدة برتبة وكيل الأمين العام (المبعوث الخاص)؛ ووظيفة واحدة برتبة الأمين العام المساعد (نائب المبعوث الخاص)؛ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (١ مساعد شخصي و ١ مساعد إداري)؛ ووظيفتان من الرتبة مد ١ (١ رئيس شؤون قانونية و ١ رئيس شؤون سياسية)؛ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ (موظف شؤون سياسية)؛ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ (موظف إداري أقدم)؛ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (٢ مساعد إداري)؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (مساعد نظم معلومات).

٤٦ - وسيبقى في البعثة خلال فترة التصفية فريق تصفية من ثلاثة موظفين إداريين (١ من الرتبة ف-٥ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

دال - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

(٥٠٠ ٤١٤ ٥٦ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٤٧ - أنشأ مجلس الأمن في قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧) بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة ١٢ شهرا تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام. وقد أنشئت البعثة استجابة لطلبات من حكومة تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للحصول على مساعدة دعما لعملية السلام في نيبال (انظر S/2006/920)، كما أنشئت البعثة في ما يتصل بتوقيع اتفاق السلام الشامل لاحقا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وبناء على طلبات طرفي تلك الاتفاقية، تضمنت ولاية البعثة المهام التالية:

- (أ) رصد إدارة أسلحة الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛
- (ب) مساعدة الأطراف عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق الرصد، في تنفيذ الاتفاق المعني برصد إدارة أسلحة كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛
- (ج) تقديم المساعدة التقنية للجنة الانتخابات في التخطيط لانتخابات جمعية تأسيسية والإعداد لها وإجرائها في جو من الحرية والنزاهة؛
- (د) المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، قام فريق مستقل من مراقبي الانتخابات عينه الأمين العام، مسؤول مسؤولية مباشرة أمامه، باستعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وسير الانتخابات. ٤٩ - ساعدت البعثة في عدد من التطورات الهامة في عام ٢٠٠٧. بمقتضى المهام الموكلة إليها. فقد شكل الطرفان حكومة مؤقتة في ١ نيسان/أبريل بناء على الدستور المؤقت، ثم أجاز المجلس التشريعي المؤقت تشريعا انتخابيا رئيسيا (قانون انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية). وتمكنت لجنة الانتخابات أيضا من إجراء الاستعدادات التقنية الضرورية وإرساء الأسس لانتخاب جمعية تأسيسية. كما لم تقع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين منذ إنشاء البعثة.

٥٠ - غير أن الخلاف بين الطرفين بشأن بعض الجوانب المتعلقة بإطار الانتخابات، أدى إلى تأجيل عمليات الاقتراع التي كان من المقرر إجراؤها مبدئيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتوترت العلاقات بين الأطراف في الحكومة المؤقتة وهو ما يرجع بصورة رئيسية إلى الخلاف المستمر بشأن الشروط المطلوبة لإجراء الانتخابات، وكذلك فقدان الثقة المتبادل فيما يتصل

بالالتزامات بتنفيذ مختلف الاتفاقات المبرمة. وهذا ما دفع بالماويين إلى الخروج من الحكومة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، فإن الطلب المتزايد للمجتمعات المحلية التي هي مهمشة في العادة، على المزيد من الاندماج السياسي كان يرى أنه لا يزال بعيدا جدا عن التحقيق، بالرغم مما تم التوصل إليه من اتفاقات مع منتدئى حقوق الشعب المادييسي والاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية. وأدت أنشطة قامت بها جماعات مسلحة مختلفة ووقوع حوادث عنف طائفي في منطقة تيراي إلى المزيد من الريبة. وعليه، اتخذ الطرفان في ٥ تشرين الأول/أكتوبر قرارا جماعيا بتأجيل الانتخابات التي كان من المزمع إجراؤها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر كي يتاح للأطراف الوقت لحل خلافاتها.

٥١ - ولم تثمر العديد من جولات المحادثات سوى عن نتائج محدودة في بادئ الأمر، إلا أنها حققت نجاحا ملحوظا قرب نهاية العام. وتكلفت هذه العملية بإبرام اتفاق من ٢٣ نقطة، وقّعه الطرفان في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، والتزما فيه من جديد بإجراء انتخاب للجمعية التأسيسية بحلول ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وباتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز تنفيذ الكثير من الالتزامات الرئيسية السابقة. ووفقا للاتفاق عاد الماويون إلى الحكومة المؤقتة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. ومع أن هذا الاتفاق يمثل مرحلة بالغة الأهمية، فلا يزال غياب التشاور مع الفئات المهمشة واستيائها من ذلك يشكل شاغلا مستمرا، لا سيما نظرا للجدول الزمني الطموحة التي حددها الاتفاق من أجل التنفيذ.

٥٢ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بشأن طلب حكومة نيبال (انظر S/2007/789) تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر اعتبارا من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقرر المجلس تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر بموجب قراره ١٧٩٦ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٥٣ - وتتولى البعثة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بعملية السلام في غياب هيكل متكامل للبعثة. وقد باشرت البعثة فعلا مع فريق الأمم المتحدة القطري العمل في العديد من مجالات التعاون في العمليات القائمة بحكم الواقع، لا سيما المجالات المتصلة برصد الأسلحة وتسجيلها، وكذلك أعمال المساعدة الانتخابية والشؤون المدنية. ويتلقى الممثل الخاص للأمين العام الدعم في دوره التنسيق بصورة رئيسية من وحدة التنسيق التي أنشئت للعمل مع مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية لكفالة اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتركزها وفعاليتها في دعم عملية السلام في نيبال. وتقدم وحدة التنسيق أيضا الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال الذي أنشئ في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ والذي يديره

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره مكملاً للصندوق الاستئماني للسلام في نيبال وفي إطار الهيكل الإداري العام ذاته.

٥٤ - وأنشأت البعثة أيضاً خمسة مكاتب إقليمية استخدمت فيها موظفين من كافة أقسام البعثة، بما فيهم مستشارون في الشؤون الجنسانية وحماية الطفل والإدماج الاجتماعي، ولا سيما أولئك الذين يعملون عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٥ - وسوف تتلقى البعثة، في عام ٢٠٠٨ كما جرى في عام ٢٠٠٧، التوجيه الفني والدعم التشغيلي من الإدارات المعنية في الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني. علماً بأن التوجيه الفني المقدم من إدارة الشؤون السياسية قد تيسر كثيراً بفضل التشاور مع الممثل الخاص للأمين العام في نيويورك في سياق رحلاته لإحاطة مجلس الأمن وكذلك في سياق الزيارات التي قام بها كبار موظفي الإدارة. كما تحسّن الدعم التشغيلي المقدم من إدارة الدعم الميداني تحسناً ملحوظاً بفضل الزيارات التي قام بها موظفو الإدارة إلى منطقة البعثة.

٥٦ - وسيؤدي التقدم الملموس الذي حققته البعثة فيما يتصل بالمهام الموكلة إليها (على النحو الذي يُبلغ به مجلس الأمن فصلياً) إلى تشكيل الأساس لمواصلة هذه المهام في عام ٢٠٠٨. وقد تمكن مكتب رصد الأسلحة التابع للبعثة من أن يرصد بنجاح أسلحة الجانبين وجيشيهما (الجيش الماوي والجيش النيبالي)، بما في ذلك القيام على مدار الساعة بمراقبة جميع مناطق تخزين الأسلحة في مواقع التخزين السبعة الرئيسية التابعة للجيش الماوي وفي المواقع المخصصة للجيش النيبالي في كاتماندو. ولا تزال اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد التي ترأسها البعثة، تمثل وسيلة رئيسية لحل أية منازعات، ولبناء الثقة بوجه عام. وانتهت المرحلة الثانية والأخيرة من التحقق من الأفراد المسلحين الماويين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيتمثل التحدي القادم في تسريح الأفراد الماويين غير المؤهلين (القصر منهم أو المجنّدون في وقت متأخر) وإعادة إدماجهم، وهذا ما تتشاور البعثة بشأنه مع الأطراف ووكالات الأمم المتحدة لتحديد الخيارات في سياق أوسع لإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي، والإدماج المحتمل للمقاتلين الماويين، ومستقبل القطاع الأمني ككل في البلد.

٥٧ - وأسدى مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة المشورة للجنة الانتخابات النيبالية وقدم لها يد العون على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، بما فيها مدونة قواعد السلوك الانتخابي وإجراءات تسمية المرشحين واختيارهم تنفيذاً لشروط نظام الحصص المعقد التي ينص عليها قانون الانتخابات. وساعد المستشارون الانتخابيون في وضع مواد تدريبية لتثقيف الناخبين وأسدوا المشورة بشأن تصميم أوراق الاقتراع وطباعتها،

ووضع خطط تسليم المواد الانتخابية، وإجراءات عد الأصوات، والتطبيقات الحاسوبية لدعم إدارة الانتخابات. وعقب قرار الحكومة بتأجيل الاقتراع الذي كان مزمعا إجراؤه في تشرين الثاني/نوفمبر، بادر مكتب المساعدة الانتخابية بتدريب جميع موظفيه تدريبا موسعا على استخلاص المعلومات والدروس المستفادة، بطرق منها التشاور مع النظراء في اللجنة الانتخابية على الصعيد الإقليمي والمحلي، ونتيجة لذلك أجرى المكتب عددا من التغييرات في عمله وفي تكوينه. وانطوت الرسائل الرئيسية لهذه العملية على شقين: عندما تحققت إنجازات تقنية في عام ٢٠٠٧، لم تكن اللجنة الانتخابية تتطلب سوى المزيد من المشورة المتخصصة المحددة الأهداف؛ بيد أن التأثير الإيجابي، على الصعيد الإقليمي والمحلي، لوجود المستشارين الانتخابيين التابعين للبعثة على نطاق واسع في كافة أرجاء البلد كان تأثيرا جلياً، الأمر الذي يدعو إلى توفير القدرة اللازمة لتعزيز ذلك الوجود في عام ٢٠٠٨. بما يصل به إلى مستويات مماثلة عند تحديد موعد جديد للانتخابات.

٥٨ - ونظرا للولاية التي تضطلع بها البعثة، فإن الوضع المستقبلي للبعثة يتوقف بصورة حاسمة على التوقيت الذي ستجري فيه انتخابات الجمعية التأسيسية. فإذا ما أجريت الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، فيمكن القيام تدريجيا بإنهاء العنصر الانتخابي للبعثة بنهاية الولاية الحالية (تموز/يوليه ٢٠٠٨). وأما فترة بقاء العناصر الأخرى للبعثة، لا سيما عنصر رصد الأسلحة والأفراد المسلحين، فسوف تحدّد لاحقا بالتشاور مع حكومة نيبال.

٥٩ - ويرد فيما يلي هدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات إنجازها.

الهدف: دعم عملية السلام في نيبال بغية إحلال سلام دائم ومستدام

العنصر ١: عملية السلام

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' تشكيل وزارة فعالة توزّع حقائبها على الأحزاب السياسية الرئيسية مقاييس الأداء:	(أ) النجاح في إتمام عملية الانتقال السياسي المؤدية إلى إنشاء جمعية تأسيسية والتقدم في اتجاه ترتيبات تقاسم السلطة أو الترتيبات المتصلة بالآليات التي تيسر إدماج الفئات المهمشة في العادة
مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: تشكيل حكومة مؤقتة وزّع ١٠٠ في المائة من حقائبها على الأحزاب الرئيسية الثمانية، ووجود توازن على الصعيد العرقي والجنساني والإقليمي أفضل مما كان عليه الوضع في الحكومة السابقة	
الهدف لعام ٢٠٠٨: توزيع ١٠٠ في المائة من الحقائب على الأحزاب الرئيسية والاحتفاظ بالقدر ذاته من التوازن،	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

أو التوصل إلى توازن أفضل، على الصعيد العرقي والجنساني والإقليمي

٢' وضع إطار يُتفق عليه لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية تدعمه الأحزاب الرئيسية والفئات المهمشة في العادة

مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: الاتفاق جزئيا فقط على الإطار؛ وتأجيل إجراء الانتخابات مرتين

الهدف لعام ٢٠٠٨: الاتفاق كليا على الإطار وحل المسائل العالقة وتقديم المزيد من الدعم للفئات المهمشة في العادة

٣' الحد من عدد الاحتجاجات أو الإضرابات التي تهدد نجاح عملية السلام واحتمال إجراء الانتخابات

مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢٤٨ احتجاجات تجمعات شابتها أعمال عنف/تخويف و ٢٨٠ يوما من الإضرابات العامة في مقاطعة واحدة أو أكثر

الهدف لعام ٢٠٠٨: تقليص عدد الاحتجاجات وأيام الإضراب بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٧

(ب) ١' تقليص عدد الحوادث التي يبلغ بوقوعها والتي تستهدف عرقلة الأنشطة السياسية القانونية، والإعاقة المتعمدة لأعمال الحكومة المحلية ووظائف جهاز الشرطة، أو أعمال العنف المناوئة لتهيئة بيئة انتخابية

مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: مصرع ٣٨٤ شخصا في أعمال عنف مختلفة؛ وانفجار ١٩٦ جهازا متفجرا مرتجلا؛ وحدوث أعمال ابتزاز وتهريب أفضت إلى استقالة ٥١٩ موظفا حكوميا في ٦ مقاطعات (من ١٨ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر) ووقوع إضرابات قامت بها أمانات لجان التنمية القروية في كافة أرجاء البلد، بمعدل يومين أسبوعيا بسبب انعدام الأمن

الهدف لعام ٢٠٠٨: تقليص جميع الحوادث الرئيسية بنسبة ١٠ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٧

(ب) هئية جو يفضي إلى إجراء انتخابات موثوقة، بما في ذلك إعادة إنشاء و/أو تعزيز إدارة محلية مقبولة من جميع الأحزاب السياسية والمجتمعات والفئات الرئيسية ومتجاوبة معها

٢' زيادة عدد أنشطة تثقيف الناجحين وأنشطة الحملة من أجل إشراك النساء والفئات المهمشة في العادة (طوائف الداليت والجانجاتي والماديستي) مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: نسبة ٤٠ في المائة من المتطوعين في تثقيف الناجحين البالغ عددهم ٨ ٥٢٥ هن من النساء؛ وطباعة ٧ ١٤٠ ٠٠٠ مادة تثقيفية للناجحين بلغات يصل عددها إلى ١٧ لغة
الهدف لعام ٢٠٠٨: مشاركة ٥٠ في المائة من النساء بين المتطوعين لتثقيف الناجحين وإعداد ١٧٥ ٧٣٣ نسخة من المواد التثقيفية المطبوعة بلغات يصل عددها إلى ١٧ لغة
٣' زيادة عدد الخدمات المحلية الحيوية وتوزيعها جغرافيا توزيعا عادلا خلال المرحلة الانتقالية مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: مع تغطية جميع المناطق، بلوغ عدد المدارس ٢٦ ٠٠٠ مدرسة، مع بلوغ نسبة التلاميذ إلى المدرسين ٤٥ إلى ١؛ وبلوغ عدد النقاط الصحية والنقاط الصحية الفرعية ٣ ٥٠٠ نقطة
الهدف لعام ٢٠٠٨: بلوغ عدد المدارس، مع تغطية جميع المناطق، ٢٧ ٥٠٠ مدرسة، مع بلوغ نسبة التلاميذ إلى المدرسين ٤٠ إلى ١؛ وبلوغ عدد النقاط الصحية والنقاط الصحية الفرعية ٤ ٠٠٠ نقطة
٤' تقليص عدد الشكاوى المغفلة المتعلقة بالاستبعاد أو عدم الكفاءة، الواردة من متلقي الخدمات العامة، بما فيها الأمن العام مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: أكثر من ٩٠٠ شكوى مسجلة مغفلة
الهدف لعام ٢٠٠٨: خفض عدد الشكاوى المغفلة إلى أقل من ٥٠٠ شكوى

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' الحد من حالات الاختطاف والقتل مقاييس الأداء:	(ج) ترسيخ وقف إطلاق النار على الصعد المحلية بالحد من أعمال العنف والتقدم على طريق التنمية وتعزيز القدرات المحلية على التخفيف من حدة النزاعات وحلها
مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: وقوع ٥٦٩ حالة قتل واختطاف	
الهدف لعام ٢٠٠٨: تقليص حالات القتل والاختطاف بنسبة ١٠ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٧	
'٢' زيادة عدد موظفي الحكومة المحلية من النساء ومن الفئات المهمشة في العادة مقاييس الأداء:	
مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: أقل من ٥ في المائة من النساء؛ وأقل من ٣٠ في المائة من الفئات المهمشة في العادة	
الهدف لعام ٢٠٠٨: ٤٠ في المائة من النساء؛ و ٤٠ في المائة من الفئات المهمشة في العادة	
'٣' مشاركة النساء والفئات المهمشة عادة في عمليات حل النزاعات المحلية مقاييس الأداء:	
مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: غير متاح	
الهدف لعام ٢٠٠٨: مشاركة النساء والفئات المهمشة في العادة بنسبة ٤٠ في المائة في عمليات حل النزاعات المحلية	

النواتج

- التيسير السياسي من خلال المساعي الحميدة للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات ذات الصلة ودعم العمليات الانتقالية
- التفاعل اليومي مع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني والدولي، بما فيهم الأطراف في اتفاق السلام الشامل والدول الأعضاء المعنية، للمساعدة في كفالة نجاح العملية الانتقالية
- القيام يوميا بتقديم التحليلات والتقارير الموجهة إلى جهات، منها جميع الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة المهمين، بشأن الامتثال لوقف إطلاق النار، وإعادة الحكم المحلي وتطبيقه، وحرية ممارسة النشاط الحزبي السياسي
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع السلطات الوطنية والإقليمية المعنية لتبادل النتائج وتقديم المشورة المناسبة بشأن الردود الناجعة على انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار وقانون الانتخاب

- تنظيم بعثات ميدانية مشتركة والقيام بالأنشطة المتعلقة بها مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة وخارجها ومع الهيئات الوطنية المعنية المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل للمساعدة في رصد وقف إطلاق النار
- إسداء المشورة التقنية إلى الحكومة المؤقتة، وهياكل الرصد الوطنية والأحزاب السياسية، أو غيرها من الأطراف صاحبة المصلحة بشأن إعادة الحكم المحلي وسيره بطريقة ديمقراطية
- القيام بزيارات ميدانية مع أطراف فاعلة على مستوى المقاطعات والقرى إلى ما لا يقل عن ٥٠ لجنة من لجان التنمية القروية من ٢٥ مقاطعة، وعقد ١٠ حلقات عمل على مستوى المقاطعة شارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون، لدعم الحوار وبناء الثقة وهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات
- توفير التحليل والتوجيه إلى الأحزاب والجماعات السياسية بشكل مستمر فيما يتعلق بحل النزاعات من خلال التفاعل الدائم على الصعيد الوطني والإقليمي
- الاضطلاع بالقيادة الاستراتيجية لتحديد الأولويات لأنشطة منظومة الأمم المتحدة دعماً لعملية السلام، وإسداء المشورة للأطراف الفاعلة الدولية بشأن الأولويات المتعلقة بدعم عملية السلام، ورئاسة اللجنة التنفيذية وأمانة صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال
- توجيه حملة إعلامية نحو مختلف الفئات المعنية الرئيسية ولكفالة فهم ولاية البعثة، بما في ذلك: بث برامج إذاعية مرتين أسبوعياً وبث إعلانات عن الخدمات العامة مرتين يومياً بست لغات على ٣ محطات إذاعية محلية وطنية وأكثر من ٥٠ محطة إقليمية تعمل على تردد الموجة المتوسطة (إف إم)؛ وإصدار صحيفة شهرية للبعثة؛ وصيانة الموقع الشبكي للبعثة؛ وطباعة منشورات ثنائية اللغة لتقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن؛ و ٦ منشورات مواضيعية (صحائف وقائع، ونشرات مطوية، وكتيبات) بما في ذلك عن النساء وعملية السلام؛ وإنتاج تسجيلات تلفزيون/فيديو وصور ثابتة عادية مرة كل شهرين لوضعها تحت تصرف وسائل الإعلام الوطنية والدولية، وكذلك القيام بأنشطة التوعية لتعزيز بناء الثقة وحل النزاعات، بما في ذلك عقد لقاءات توعية شهرية مع المنظمات غير الحكومية، والقيادة المحلية، والمجتمعات المحلية المهمشة وغيرها من الفئات المعنية وتقديم المساعدة التقنية إلى المحطات الإذاعية المحلية لتعزيز البرامج التي تراعي ظروف الصراع
- تيسير إجراء زيارات منتظمة (١٥ زيارة على الأقل) لممثلي وسائل الإعلام إلى منطقة العمليات التي تشمل ٧٥ مقاطعة و ٧ مواقع لتخزين الأسلحة تابعة للجيش الماوي و ٢١ موقعا فرعيا؛ وتقديم تقارير إحاطة منتظمة وعقد مؤتمرات إعلامية وطنية وإقليمية، وتيسير إجراء مقابلات، والمشاركة في الأحداث الإعلامية مثل البرامج التلفزيونية والإذاعية

العنصر ٢: رصد الأسلحة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) امتثال الطرفين لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وللاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيشين المبرم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ١' خفض عدد انتهاكات الاتفاق بشأن رصد الأسلحة والجيشين والاتفاقات ذات الصلة وتقليص خطورتها النسبية (على سبيل المثال، استخدام أحد الطرفين الأسلحة ضد الآخر، أو تجنيد الطرفين مقاتلين إضافيين أو عدم الامتثال للجوانب الأخرى من الاتفاقات التي تم التوصل إليها) مقاييس الأداء: مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: تسجيل ١٨ انتهاكا للاتفاق وعدم وقوع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين المهدف لعام ٢٠٠٨: خفض عدد انتهاكات الاتفاق بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه الوضع في ٢٠٠٧ ٢' مشاركة الطرفين بشكل كامل في الاجتماعات المنتظمة للجنة المشتركة لتنسيق الرصد مقاييس الأداء: مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: المشاركة الكاملة في ٥٩ اجتماعا للجنة (اجتماع واحد على الأقل أسبوعيا)، وتوثيق الاعتماد على اللجنة لحل الخلافات المهدف لعام ٢٠٠٨: المشاركة الكاملة في ٢٥ اجتماعا (اجتماع واحد أسبوعيا) وتوثيق الاعتماد على اللجنة لحل الخلافات (هـ) رصد جميع أسلحة الماويين وعدد مقابل من أسلحة الجيش النيبالي بمقتضى الاتفاقات القائمة (هـ) عدد الأسلحة لدى كل من الماويين والجيش النيبالي المخزنة والتي تُرصد بانتظام وفقا للاتفاقات القائمة مقاييس الأداء: مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: رصد ١٠٠ في المائة من الأسلحة البالغ عددها ٢ ٨٧٥ قطعة سلاح	

النواتج

- حضور على مدار الساعة في المواقع السبعة الرئيسية لتخزين الأسلحة التابعة للجيش الماوي ورصد هذه المواقع
- رصد عشوائي للمواقع الفرعية البالغ عددها ٢١ موقعا عن طريق القيام بزيارات تفتيشية مرة واحدة أو مرتين أسبوعيا
- رصد ثكنات الجيش النيبالي فيما يتعلق بالحالة الأمنية وحركة القوات والأفراد وفقا للخطة التالية: على مستوى الفرقة: مرة واحدة أسبوعيا؛ وعلى مستوى اللواء والكتيبة: مرة واحدة شهريا؛ وعلى مستوى السرية: مرة واحدة كل شهرين
- عقد اجتماعات أسبوعية للجنة المشتركة لتنسيق الرصد
- قيام أفرقة الرصد المشتركة بالتحقيق في الشكاوى التي يقدمها أي طرف عن انتهاكات اتفاق الأسلحة وإبلاغ اللجنة المشتركة بذلك
- القيام بدوريات رصد يومية من جانب أفرقة متنقلة والاضطلاع بعمليات ميدانية بحسب الاقتضاء لتقييم الحالة الأمنية في منطقة العمليات
- الاتصال اليومي بقيادة الجيش النيبالي والجيش الماوي على كافة المستويات
- حضور ومراقبة على مدار الساعة لرصد وتسجيل جميع المواقع الثمانية لتخزين الأسلحة والذخائر (الجيش الماوي والجيش النيبالي)
- تأمين وتفجير الذخائر غير المنفجرة، وأجهزة التفجير المرتجلة، والمتفجرات من مخلفات الحرب
- تيسير المساعدة والدعم التقنيين بحسب الاقتضاء من جانب الطرفين للمساعدة في تسريح القُصّر والمجندين في وقت متأخر من صفوف الجيش الماوي وإعادة إدماجهم في سياق خطط مستقبل القطاع الأمني

العنصر ٣: المساعدة الانتخابية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(و) إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في الوقت المحدد (و) '١' الالتزام المستمر بالإطار القانوني للانتخابات وبطريقة موثوقة وسلمية

مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: وضع الإطار القانوني (اعتماد القوانين الانتخابية: قانون انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، وقانون لجنة الانتخابات، وقانون

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

القوائم الانتخابية، وقانون المخالفات الانتخابية وعقوباتها، وقانون محكمة الجمعية التأسيسية، ومدونة قواعد السلوك)
الهدف لعام ٢٠٠٨: إبداء بيانات الطرفين وأفعالهما/
استمرار التزامهما بالإطار المتفق عليه من أجل الانتخابات ومعالجة أية مسائل بالتعاون بين الطرفين
٢' تحقيق نسبة عالية من إقبال الناخبين وإطلاعهم على مجريات الأمور من خلال بذل الجهود المناسبة لتثقيفهم
مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق
الهدف لعام ٢٠٠٨: مشاركة ٦٠ في المائة من الناخبين المسجلين في الانتخابات، مع كون بطاقات الاقتراع الباطلة أقل من ١٠ في المائة
٣' القبول بالعملية الانتخابية ونتائجها من جانب الأحزاب السياسية المشتركة، والمراقبين الوطنيين والدوليين، وقاعدة عريضة من الجمهور النيبالي، مما ينعكس في غياب الاحتجاجات العنيفة التي تطعن في النتائج
مقاييس الأداء:

مقياس الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: لا ينطبق
الهدف لعام ٢٠٠٨: تصديق لجنة الانتخابات على النتائج، واعتبار تقارير المراقبين الوطنيين والدوليين العملية الانتخابية ونتائجها مقبولة، ودعوة الجمعية التأسيسية إلى الانعقاد، وعدم حدوث أي احتجاجات عنيفة بعد الانتخابات

النواتج

- الاتصال اليومي باللجنة الانتخابية النيبالية وإسداء المشورة التقنية لها في المجالات المتعلقة بوضع إطار قانوني، والتخطيط التشغيلي العام، وتسجيل الناخبين وتثقيفهم، وترخيص الأحزاب السياسية وتسمية المرشحين، ورصد وسائل الإعلام، وتمويل الحملات السياسية، واللوجستيات والاتصالات، واعتماد المراقبين، والتدريب وبناء القدرات، وحل المنازعات

- إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني لمكاتب لجنة الانتخابات في المقاطعات ومراكز الموارد الإقليمية، وحضور الموظفين الدوليين في المقاطعات في المرحلة التحضيرية للانتخابات بهدف بناء الثقة
- إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني لوزارة الشؤون الداخلية، وللمفتش العام لشرطة نيبال وقوات الشرطة المسلحة على الصعيد الإقليمي والمحلي بشأن وضع وتنفيذ خطة أمنية للانتخابات تفي بالمعايير الدولية
- عقد اجتماعات منتظمة مع الأطراف الفاعلة الدولية المعنية بالانتخابات بغية تيسير التنسيق الدولي
- رفع تقارير دورية من جانب فريق خبراء رصد الانتخابات
- رفع تقارير حسب الاقتضاء عن العناصر التقنية للعملية الانتخابية

العوامل الخارجية

٦٠ - سوف يتم تحقيق الهدف والإنجازات المتوقعة إذا ما توفرت لدى جميع الأطراف الإرادة السياسية اللازمة لدفع عملية السلام قدماً وتنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقات. وتتطلع الأطراف معاً إلى مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام. ويشارك في العملية السياسية جميع الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها المجتمعات المحلية والجماعات الاجتماعية التي درجت العادة على استبعادها. ويتوفر الدعم المادي والمالي المطلوب من الحكومة والجهات المانحة لتنفيذ جميع الأنشطة التي صدر بها تكليف، كما أن الوضع الأمني ما برح مؤاتياً لإجراء الانتخابات وتنفيذ عملية السلام على نطاقها الأوسع.

الاحتياجات من الموارد

(ب)آلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق		٢٠٠٨					فئة النفقات
٢٠٠٨-٢٠٠٧	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات الإضافية المقترحة	المخصصات الأولية ^(أ)	الاحتياجات غير المتكررة	إجمالي الاحتياجات المقترحة	الاعتمادات النهائية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	
الفرق	لعام ٢٠٠٧	(٦)	(٥)=(٦)-(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
(٦)-(٢)=(٤)							تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
	٥ ٣٠٤,٧	٢ ٢٣٤,٧	٨٥٧,٣	-	٣ ٠٩٢,٠	٣ ١٦٣,٥	
	١ ٦٧٥,٤	٢٣ ٨٠١,٣	١٧ ٦٢٧,٦	-	٢٥ ٤٧٦,٧	٢١,٠٩١,١	تكاليف الموظفين المدنيين
	٥٩ ٧١٦,٠	٢٠ ٣٧٤,٤	٧ ٤٧١,٤	٩٤٢,٢	٢٧ ٨٤٥,٨	٤٩ ٢٩٠,١	التكاليف التشغيلية
	٨٨ ٨٢٢,٠	٤٠ ٢٣٦,٧	١٦ ١١٧,٨	٩٤٢,٢	٥٦ ٤١٤,٥	٧٣ ٥٤٤,٧	مجموع الاحتياجات
(٣٢ ٤٠٧,٥)							

(أ) قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٦٢.

٦١ - ويجدر التذكير بأنه عند موافقة الجمعية العامة على جزء من ميزانية البعثات السياسية الخاصة في قرارها ٢٣٨/٦٢ تم تخصيص مبلغ ٨٠٠ ١١٧ ١٦ دولار لتغطية عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة شهر واحد على أن تجري تصفيته بعد ذلك في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٩٦ (٢٠٠٨)، جرى تغيير افتراضات التخطيط لعام ٢٠٠٨، مما أسفر عن تضمين الميزانية المنقحة مخصصات لاستمرار البعثة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبلي ذلك مرحلة تصفية مدتها خمسة أشهر من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٦٢ - ويقدر إجمالي الاحتياجات لعام ٢٠٠٨ بمبلغ صافيه ٥٦ ٤١٤ ٥٠٠ دولار (إجماليه ٦٠ ٠١٨ ٥٠٠ دولار)، أي بزيادة قدرها ٢٣٦ ٧٠٠ ٤٠ دولار على الأموال المخصصة مبدئيا لعام ٢٠٠٨ وقدرها ٨٠٠ ١١٧ ١٦ دولار. ويقدر مجموع الاحتياجات العامة للمرحلة التشغيلية التي تمتد سبعة أشهر بمبلغ ٤٣ ٩٣٣ ٦٠٠ دولار، ومبلغ ١٢ ٤٨٠ ٩٠٠ دولار لمرحلة التصفية.

٦٣ - وتغطي الاحتياجات المقدرة للبعثة تكاليف الأفراد من العسكريين والشرطة (٣ ٠٩٢ ٠٠٠ دولار)؛ والمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين وتكاليف بدل الإقامة المخصص للبعثة الذي يشمل ٨٨٧ وظيفة (٢٥ ٤٧٦ ٧٠٠ دولار)، وفقا للوارد أدناه؛ والمساعدة المؤقتة العامة (٢٤٨ ٤٠٠ دولار)؛ والاستشاريين (٧٧٩ ٤٠٠ دولار)؛ وتكاليف سفر الموظفين (٨٤١ ٥٠٠ دولار)؛ والمرافق والهياكل الأساسية (٩٢٦ ٣٠٠ دولار)؛ وصيانة المركبات (١ ٧٠٥ ٩٠٠ دولار)؛ وتكاليف النقل الجوي (١١ ٨١٦ ٣٠٠ دولار)؛ والاتصالات (٥ ١٣٢ ٣٠٠ دولار)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٢ ٣٨٢ ٠٠٠ دولار)؛ والمعدات والخدمات الطبية (٦٣٧ ٦٠٠ دولار)؛ وغير ذلك من الخدمات واللوازم والمعدات (١ ٣٧٦ ١٠٠ دولار).

٦٤ - ويرد أدناه مجموع الاحتياجات من الموظفين خلال مرحلتي التشغيل والتصفية. ويفترض عودة جميع الموظفين الفنيين بعد تموز/يوليه ٢٠٠٨، وأن يعود تدريجيا الموظفون الإداريون المتبقون خلال فترة التصفية.

إجمالي الاحتياجات من الموظفين

وكيل الأمين العام المساعد مد-٢ مد-١	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		مجموع	مجموع الفرعي	مجموع الخدمات الميدانية/ الخدمات العامة	مجموع	مجموع	مجموع
	١-مد	٢-مد	٣-ف	٤-ف	٥-ف	٦-ف	٧-ف	٨-ف	٩-ف	١٠-ف	١١-ف	١٢-ف	١٣-ف	١٤-ف	١٥-ف	١٦-ف	١٧-ف	١٨-ف	١٩-ف	٢٠-ف
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٧	١	-	٧	١٦	٤١	١٠٢	١٢	١٨٠	٩١	-	٢٧١	٤٩	٣٤٠	٢٥٨	٩١٨					
الوظائف المقترحة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨	١	-	٧	١٦	٤٣	٨٣	١٣	١٦٤	٩٩	-	٢٦٣	٦١	٣٢٤	٢٣٩	٨٨٧					
التغير	-	-	-	-	٢	(١٩)	١	(١٦)	٨	-	(٨)	١٢	(١٦)	(١٩)	(٣١)					
الوظائف المقترحة في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٨	-	-	١	٢	١٣	٢٥	١	٤٢	٦٧	-	١٠٩	-	١٦٩	٥٤	٣٣٢					
الوظائف المقترحة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	-	-	١	٢	١٣	٢٥	١	٤٢	٦٦	-	١٠٨	-	١٥٦	٥٢	٣١٦					
الوظائف المقترحة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	-	-	١	٢	١٢	٢٤	١	٤٠	٥٧	-	٩٧	-	١٣١	٣١	٢٥٩					
الوظائف المقترحة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	-	-	١	٢	١١	١٥	١	٣٠	٤٥	-	٧٥	-	٨٨	٢٠	١٨٣					
الوظائف المقترحة في نهاية ٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-					

٦٥ - يصل إجمالي ملاك الموظفين المقترح لبعثة الأمم المتحدة في نيبال خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٨٨٧ موظفا مدنيا، من بينهم ٢٦٣ موظفا دوليا (١٦٤ وظيفة من الفئة الفنية و ٩٩ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) و ٣٨٥ موظفا وطنيا (٦١ موظفا وطنيا من الرتبة الفنية و ٣٢٤ من الرتبة المحلية)، و ٢٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة. ويضاف إليهم ١٥٥ مراقبا عسكريا و ٧ من خبراء الشرطة.

٦٦ - ومن المقرر أن تلغى تدريجيا جميع وظائف العنصر الفني للبعثة في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨، ليتبقى الموظفون المكلفون بالتصفية الإدارية الذين ستلغى وظائفهم تدريجيا خلال الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

٦٧ - وفيما يلي بيان التغيرات في ملاك الموظفين لكل من المكاتب الفنية والإدارية مقارنة بعام ٢٠٠٧.

١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الوظائف الموجودة (٢٨): ١ وكيل الأمين العام، ١ مد-١، ١ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ خدمة ميدانية، ٧ موظفين وطنيين، ٥ من الرتبة المحلية، ٣ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (ف-٢) (جديدة)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (موظف وطني (جديد)، موظف من الرتبة المحلية (نقل)

٦٨ - يقترح إضافة مترجم شفوي واحد (ف-٢) في وحدة الترجمة التحريرية والشفوية إذ تعاني الوظائف السياسية الأساسية للبعثة باستمرار من عدم وجود مترجم شفوي دولي لخدمة المشاورات الرفيعة المستوى بشأن المسائل الحساسة، حيث لا تشعر الأطراف المتحاور بالثقة في المترجمين الشفويين المحليين. وثمة طلب عام للترجمة على نطاق البعثة يفوق بكثير ما كان متوقعا في عام ٢٠٠٧. وستساعد هذه الوظيفة أيضا على تغطية هذا الطلب من خلال المساعدة في تنقيح الحجم الكبير من النصوص الانكليزية المترجمة من اللغة النيبالية التي يطلب من الوحدة إنتاجها. وسوف يتم أيضا تعزيز الوحدة بإضافة مساعد تحرير (من الرتبة المحلية) لتلبية الارتفاع غير المتوقع والمتزايد داخل البعثة في الطلب على الترجمة اليومية لتقارير وسائط الإعلام المنشورة في الصحف اليومية الوطنية المتعددة. كما أن تنوع وسائل الإعلام النيبالية يجعل من الضروري الحصول على الترجمة فورا كي يتسنى مواكبة التطورات السياسية الحاصلة في البلد. علما بأن هذه الوظيفة توفر الملاك اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية بصورة سريعة. وستُملأ هذه الوظيفة بنقل وظيفة من الرتبة المحلية لم تعد هناك حاجة لها في مكتب المساعدة الانتخابية.

٦٩ - وبناء على توصية المستشار المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إدارة عمليات حفظ السلام، الذي قام بزيارة تقييم إلى البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، واستنادا إلى تجربة البعثة في عام ٢٠٠٧، يقترح إنشاء وظيفة مساعد في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (موظف وطني) لمساعدة المستشار المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (من متطوعي الأمم المتحدة) في تنفيذ برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المخصص للعدد الكبير من الموظفين الوطنيين العاملين في البعثة.

٢ - المكاتب الفنية

(أ) مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

الوظائف الموجودة (٣٨): ١ أمين عام مساعد، ٥ ف-٥، ١ ف-٣، ٦ خدمة ميدانية، ٢٥ من الرتبة المحلية

الموظفون الدوليون: إعادة تصنيف وظيفة واحدة (من ف-٣ إلى ف-٤)

٧٠ - يقترح ترفيع رتبة وظيفة المساعد الخاص لنائب الممثل الخاص من ف-٣ إلى ف-٤ نظرا لحجم العمل الذي يقوم به وما يتطلبه هذا العمل من أقدمية. ونائب الممثل الخاص للأمين العام هو المشرف المباشر على جميع المكاتب الفنية للبعثة، باستثناء مكتب رصد الأسلحة، مما يتطلب درجة كبيرة من الرقابة عن الوثيقة واتخاذ القرارات على السرعة. كما أن التنسيق والإدارة الفئيتين للأعمال الروتينية اليومية لهذه المكاتب لا يترك أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام سوى القليل من الوقت لتوفير الدعم للمهام السياسية والمساعدية الحميدة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام، مما يستلزم توفير المساعدة لمكتب نائب الممثل الخاص بواسطة موظف يتمتع بالأقدمية اللازمة للتداول والتحدث باسم نائب الممثل الخاص مع رؤساء المكاتب (مد-١) في مقر البعثة، ومع الرؤساء الخمسة للمكاتب الإقليمية (ف-٥). وكذلك، فإن نائب الممثل الخاص للأمين العام يتفاعل في المقام الأول خارج إطار البعثة مع كبار المسؤولين الحكوميين وكبار قادة الأحزاب السياسية والمجموعات السياسية، والسفراء وغيرهم من الممثلين الدبلوماسيين، وعليه، فإن من المهم أن يتمكن نائب الممثل الخاص من الاعتماد على موظف يتمتع بالمهارات والمعرفة اللازمة للتعامل مع كبار السياسيين ومع السلك الدبلوماسي.

(ب) قسم الاتصالات والإعلام

الوظائف الموجودة (٢٥): ١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٢ خدمة ميدانية، ٨ موظفين وطنيين، ٨ وظائف من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (وظيفة واحدة من الرتبة المحلية (نقل))

٧١ - يضطلع المكتب الإقليمي الغربي بعبء عمل ثقيل ومتزايد نظرا لاشتمال الإقليم على ١٦ مقاطعة والوجود الواسع لوسائل الإعلام المحلية فيه (ما يقارب ٥٠ صحيفة تصدر محليا، و ٢٥ محطة إذاعية من محطات التضمين الترددي (FM)، و ٥ محطات محلية للبث التلفزيوني)،

مما يتطلب تركيزاً شديداً على أنشطة التوعية والاتصال. وهناك موظف إعلام واحد فقط في هذه المنطقة، ويقترح إضافة مساعد لشؤون الإعلام (من الرتبة المحلية) يضمن إمكانية الحفاظ بصورة مرضية على الأنشطة الإعلامية في جميع أنحاء المنطقة الغربية، سواء من حيث الحجم أو النوعية. وستُملأ هذه الوظيفة بنقل وظيفة من الرتبة المحلية لم تعد هناك حاجة لها في مكتب المساعدة الانتخابية.

(ج) مكتب الشؤون السياسية

الوظائف الموجودة (١١): ١ مد-١، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خدمة ميدانية، ٤ موظفين

وطنيين، موظف واحد من الرتبة المحلية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (ف-٤)

٧٢ - يقترح زيادة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ في المكتب لموظف في خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة. وتتطلب توجيهات السياسة التي تتبعها الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتضمن ميزانيات البعثات مخصصات لملاك موظفي خلية التحليل المشتركة ومركز العمليات المشتركة باعتبارها سمة معيارية لكل بعثة. وتماشياً مع هذا التوجيه، تبرز الحاجة إلى موظف مختص ومتفرغ في خلية التحليل المشتركة التابعة للبعثة، يتولى جمع المعلومات الأساسية للبعثة وتحليلها وتوليها وإبلاغها وتعميمها. ولا بد للبعثة، المتصلة بالوضع السياسي والأمني، بالتركيز على التحديات الانتخابية، من أن تعالج كميات متزايدة من المعلومات المعقدة وتقييمها. ولا بد من عرض تلك المعلومات يومياً في الوقت المناسب على الإدارة العليا، على نحو يتيح اتخاذ القرارات المهمة ويضمن استجابة البعثة لهذه المعلومات في الوقت المناسب.

(د) مكتب المساعدة الانتخابية

الوظائف الموجودة (٢٤٩): مد-١، ٣ ف-٥، ١٣ ف-٤، ١٠ ف-٣، موظف وطني واحد، ٥٤ وظيفة من الرتبة المحلية، ١ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (٣ ف-٣)، زيادة وظيفة واحدة (خدمة ميدانية) (نقل)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤٢ وظيفة (من الرتبة المحلية) (نقل ٢٧ وظيفة وإلغاء ١٥ وظيفة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ١٤ وظيفة (إلغاء)

٧٣ - يقترح إلغاء خمس وظائف لموظفين إقليميين للشؤون الانتخابية (ف-٣) (موظف واحد لكل منطقة) بالجمع بين وظيفتي تثقيف الناحيين وتدريبهم على أداء وظيفة واحدة، والقيام بدلا من ذلك بإنشاء وظائف لموظف دعم ميداني (ف-٣) ونائب موظف دعم ميداني (ف-٣)، بالإضافة إلى وظيفة منسق للدعم الميداني (خدمة ميدانية). مما يكفل التنفيذ المناسب لعملية توزيع متطوعي الأمم المتحدة لدعم الانتخابات. وسوف تتوافر وظيفة الخدمة الميدانية بنقل وظيفة لم يعد لها ضرورة في القسم الهندسي.

٧٤ - وباستخدام مفهوم تشغيلي تتم فيه مزاجحة المتطوعين الوطنيين والدوليين مما يمكن متطوعي الأمم المتحدة من العمل أيضا كمساعدين لغويين، يُقترح إلغاء ١٥ وظيفة مساعد لغوي ونقل ٢٧ وظيفة مساعد لغوي لم يعد لها ضرورة في مكتب المساعدة الانتخابية، لأداء وظائف في المكاتب الفنية والإدارية الأخرى.

٧٥ - وفي ذلك السياق، يقترح أيضا إلغاء ١٤ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، مما يعكس إتمام تنفيذ بعض المهام في عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى دمج وظائف معينة.

(هـ) مكتب الشؤون المدنية

الوظائف الموجودة (٧٢): ١ مد-١، ١ ف-٥، ٧ ف-٤، ١١ ف-٣، ١١ ف-٢، وظيفة واحدة للخدمة الميدانية، ٢٨ موظفا، ٦ وظائف من الرتبة المحلية، ١٧ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: نقصان ٥ وظائف (٥ ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٢ وظيفة (١١ موظفا وطنيا (جُدد)، موظف من الرتبة المحلية (نقل))

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان ٥ وظائف (إلغاء)

٧٦ - يقترح إلغاء خمس وظائف ف-٣ (وظيفة في كل من المكاتب الإقليمية الخمسة) تماشيا مع الاستراتيجية العامة للبعثة باستخدام موظفين وطنيين قدر المستطاع، ومن ثم بناء قدرة وطنية.

٧٧ - ويُقترح أيضا إنشاء ١٠ وظائف لموظفي التوعية والرصد (موظف وطني من الفئة الفنية) تُوزع على المكاتب الإقليمية والمقر بغرض تحسين نوعية التحليل الذي تقوم به البعثة للديناميكيات والفروق الاجتماعية - السياسية المعقدة في البلد. وينتظر أن يكون هؤلاء

الموظفين من ذوي الخبرة الرفيعة ولهم شبكة اتصالات واسعة النطاق ومكانة معروفة، لشغل الوظائف من رتبة ف-٣ ووظائف متطوعي الأمم المتحدة الدوليين.

٧٨ - ويقترح أيضا إضافة وظيفة واحدة لموظف للشؤون الاجتماعية (موظف وطني من الرتبة الفنية) تركز بصورة خاصة على الأنشطة الوطنية المتصلة بمسائل الإدماج الاجتماعي ذات العلاقة بعملية السلام.

٧٩ - وفي هذا السياق يُقترح أيضا إنشاء وظيفة مساعد إداري إضافية (رتبة محلية) لتوفير الدعم الإداري للمكتب. وستملأ هذه الوظيفة بنقل وظيفة من الرتبة المحلية لم تعد هناك حاجة لها في مكتب المساعدة الانتخابية.

٣ - المكاتب الإدارية

(أ) قسم الخدمات العامة

الوظائف الموجودة (١١): ١ ف-٣، ١ ف-٢، وظيفة واحدة للخدمة الميدانية، ٨ وظائف من الرتبة المحلية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (خدمة ميدانية) (نقل)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفتين (نقل)

٨٠ - يُقترح نقل وحدة الاستلام والتفتيش المكونة من موظف للاستلام والتفتيش وثلاثة مساعدين للاستلام والتفتيش (٢ من موظفي الخدمة الميدانية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) من قسم مراقبة إدارة الممتلكات إلى قسم الخدمات العامة لموازنة عبء العمل الإشرافي والإداري في جميع الأقسام الإدارية.

(ب) القسم الطبي

الوظائف الموجودة (١١): ١ ف-٤، ١٠ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (ف-٣) (جديدة)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (من الرتبة المحلية) (نقل)

٨١ - على عكس الافتراضات الأولية، لم يتمكن مستوصف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توفير المستوى الأول من الدعم الطبي لموظفي البعثة الموجودين في كاتماندو. ونتيجة لذلك، كان على البعثة أن تنشئ عيادة من المستوى الأول في مقر بعثة الأمم المتحدة في

نيال، بالإضافة إلى أربع عيادات من المستوى الأول في المقار الإقليمية. علما بأن عدد المرضى الذين يتلقون العلاج في العيادات ضمن منطقة البعثة يبلغ شهريا حوالي ٤٢١ مريضا في المتوسط، من بينهم ١٨٤ مريضا يتلقون العلاج في المقر بكاثماندو. ويُقترح تعزيز العيادة في مقر البعثة بإضافة طبيب (ف-٣)، مما سيتيح لرئيس الخدمات الطبية (ف-٤) التركيز على مهام التخطيط والاستعداد والإدارة، فيما يركز الطبيب (ف-٣) على تقديم الدعم الطبي التقني، إضافة إلى العمل كنقطة الدعم التقني الأولى للأطباء والمرضى من متطوعي الأمم المتحدة العاملين في المكاتب الإقليمية. كما ينوب عن رئيس الخدمات الطبية في غيابه.

٨٢ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة إضافية لمرضة ولأثنين من تقنيي المختبرات (وظيفتان من الرتبة المحلية) لمساعدة الممرضة الدولية من متطوعي الأمم المتحدة وللقيام بالفحوص الأساسية التي تجرى حاليا بكلفة مرتفعة في المستشفيات المحلية. وتتوافر هذه الوظائف بنقل وظيفتين من الرتبة المحلية من مكتب المساعدة الانتخابية.

(ج) قسم إدارة الممتلكات

الوظائف الموجودة (١٧): ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٧ وظائف خدمة ميدانية، وظيفتان من الرتبة المحلية، ٦ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (١ ف-٣ (تحويل)، وظيفتا خدمة مدنية (نقل)؛ زيادة وظيفة واحدة (خدمة ميدانية) (تحويل)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (من الرتبة المحلية) (نقل)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفتين (نقل)

٨٣ - يقترح تحويل وظيفة واحدة لموظف مطالبات (ف-٣) إلى وظيفة خدمة ميدانية، إذ يُرى أن من الأنسب أن يؤدي الوظيفة موظف خدمة ميدانية. وعلاوة على ذلك، ووفقا لما جاء في الفقرة ٨٠ أعلاه، يقترح نقل وحدة الاستلام والتفتيش إلى قسم الخدمات العامة، مما يتيح توازن عبء العمل بين الأقسام.

٨٤ - ولما كانت البعثة تعمل بكامل طاقتها، يتوقع أن يزداد العبء المترتب على المطالبات وعلى العمل الذي يقوم به مجلس حصر الممتلكات. ولمواجهة عبء العمل هذا، يقترح إنشاء وظيفة إضافية لمساعد مسؤول التحقق (من الرتبة المحلية)، وهي وظيفة أساسية للمساعدة في إجراء عمليات التحقق من الأصول في المناطق، وتصنيف وحفظ قضايا مجلس حصر

الممتلكات/مجلس استعراض المطالبات، وقضايا التأمين؛ والعمل كنقطة اتصال بين المطالبين وشركات التأمين، والقيام بمتابعة قضايا مجلس حصر الممتلكات/مجلس استعراض المطالبات. وستلبي هذه الحاجة بنقل وظيفة لم يعد لها ضرورة في قسم الإمدادات.

(د) قسم النقل

الوظائف الموجودة (٦٧): ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٩ وظائف خدمة ميدانية، ٤٦ وظيفة من الرتبة المحلية، ١٠ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة ٢٢ وظيفة (من الرتبة المحلية) (نقل)

٨٥ - يُقترح زيادة عدد السائقين لملء ٢٢ وظيفة (من الرتبة المحلية)، إذ تبين أن العدد الأولي الذي تم إقراره من وظائف السائقين غير مناسب البتة نظرا لحالة الطرق وظروف السياقة في منطقة البعثة، بالإضافة إلى مستوى التنقل المرتفع بصورة غير متوقعة في البعثة. كما أن الحوادث التي ضلع فيها سائقون من الموظفين الدوليين قد تسببت في مشكلة علاقات عامة هامة بالنسبة للبعثة. وقد نجم عن هذه الحوادث ضغط من الجمهور واحتجاجات وضعت البعثة في موقف صعب. كما أن هناك مسائل تتعلق بالبيئة والهيكل الأساسية وسلامة حركة المرور المحلية تؤدي مجتمعة إلى صعوبة ظروف تشغيل وسائل النقل البري بصورة بالغة. كذلك فقد تم التهوين بشدة من احتياجات التنقل الخاصة بالبعثة خلال التخطيط الأولي لمستوى ملاك الموظفين. علما بأن جميع العناصر الرئيسية للبعثة، أي مراقبي الأسلحة، ومكتب المساعدة الانتخابية، ومكتب الشؤون المدنية، تعول على عدد كبير من الأفرقة المتنقلة المكلفة بمهام متكررة تؤديها على الطرق. كما أن لجميع الأقسام الفنية احتياجات في ميدان النقل تفوق الاحتياجات الأولية المقدرة. أما ظروف السياقة فهي خطيرة للغاية في جميع أنحاء منطقة البعثة. فغالبيتها الطرق غير معبدة، ومعرضة لانهمالات أرضية والتحات، وتتعرج في المناطق الجبلية مع انحدارها بشدة في بعض تلك المناطق. ولا بد من حوض العديد من الأنهار وعبور مناطق تعاني من الفيضانات خلال موسم الرياح الموسمية. وفي عام ٢٠٠٧، تجاوز عدد المهام التي تتطلب النقل لعدة أيام التقديرات الأولية بكثير. وفي الوقت الحالي، يقوم السائقون المخصصون لقسم النقل بمهام يتراوح عددها بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مهمة أسبوعيا. وقد أُلقت مسائل الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا بعبء كبير على الموارد من السائقين بسبب القيود على السياقة خلال ساعات الظلام والحاجة إلى الحد من سفر الأفراد بناء على الوضع الأمني. وتنفذ غالبية مهام البعثة على الطرق خارج وادي كاتماندو في ظروف المرحلة الثالثة لمعايير العمل الأمنية الدنيا. إن هذه الظروف، إضافة إلى حركة المرور الكثيفة داخل البلدات وعلى الطرق المفتوحة، وعدم احترام المواطنين لقواعد

المرور الأساسية، وتعدد مظاهرات الشوارع، والقلاقل المدنية، تستدعي من السائقين الحذر والانتباه، والتمتع بمهارات كبيرة في السياقة، ومعرفة العادات المتبعة محليا في السياقة، والتنبيه بالأخطار غير المتوقعة. وعلاوة على ذلك، وسعيا للحد من نفقات ساعات العمل الإضافية المكلفة التي يقوم بها السائقون، يجري الأخذ بنظام للمناوبات يهدف إلى تنسيق ساعات العمل. وعليه، فهناك حاجة إلى عدد من السائقين أكبر بكثير من العدد الذي أدرج أصلا في الميزانية.

٨٦ - وستملأ هذه الوظائف بنقل وظائف من الرتبة المحلية لم تعد هناك حاجة لها في مكتب المساعدة الانتخابية.

(هـ) القسم الهندسي

الوظائف الموجودة (٤٨): ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٩ وظائف خدمة ميدانية، ١ وظيفة وطنية، ٣٢ وظيفة من الرتبة المحلية، ٣ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة واحدة (خدمة ميدانية)

٨٧ - تكفيوظيفتان محليتان لتقنيي التدفئة والتهوية والتبريد (من الرتبة المحلية) لتلبية حاجة البعثة، وعليه يقترح إلغاء وظيفة الخدمة الميدانية.

(و) قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الوظائف الموجودة (٧٨): ١ ف-٤، ٢٤ وظيفة خدمة ميدانية، ٣٩ وظيفة من الرتبة المحلية، ١٤ من متطوعي الأمم المتحدة

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (خدمة ميدانية) (إلغاء)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (من الرتبة المحلية)

٨٨ - نتيجة لاستراتيجية بناء القدرات الوطنية، يقترح إسناد مهام ثلاث وظائف (وظيفة مدير الشبكة، ووظيفة التقني الإذاعي ووظيفة تقني الاتصال بواسطة السواتل) من فئة الخدمة الميدانية إلى موظفين وطنيين موجودين، ويقترح بالتالي إلغاء ثلاث وظائف من الخدمة الميدانية وإلغاء وظيفة واحدة من الرتبة المحلية لدعم تكنولوجيا المعلومات على مستوى المناطق بعد أن تبين أنها زائدة.

(ز) قسم الإمدادات

الوظائف الموجودة (١٦): ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ وظائف خدمة ميدانية،
٨ وظائف من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة
الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (من الرتبة المحلية)

٨٩ - وفقا للمشار إليه في الفقرة ٨٤، يقترح نقل وظيفة واحدة من الرتبة المحلية لم يعد
هناك حاجة لها في قسم الإمدادات إلى قسم إدارة الممتلكات.

(ح) قسم السلامة والأمن

الوظائف الموجودة (٣٣): ١ ف-٤، ١٢ ف-٣، ٥ وظائف خدمة ميدانية،
١٥ وظيفة من الرتبة المحلية
الموظفون الدوليون: تحويل ٥ وظائف (من ف-٣ إلى الخدمة الميدانية)

٩٠ - استنادا إلى خبرة البعثة في عام ٢٠٠٧، يقترح تحويل خمس من وظائف موظفي
الأمن (ف-٣) إلى رتبة الخدمة الميدانية، فهذا أنسب.

(ط) قسم الدعم اللوجستي

الوظائف الموجودة (٢٢): ١ ف-٤، ٦ ف-٣، ١٠ من متطوعي الأمم المتحدة،
٥ وظائف من الرتبة المحلية
الموظفون الدوليون: تحويل ٥ وظائف (من ف-٣ إلى الخدمة الميدانية)

٩١ - بناء على خبرة البعثة في عام ٢٠٠٧، يُقترح تحويل خمس وظائف إقليمية لموظفين
للوجستيات والشؤون الإدارية (ف-٣) إلى رتبة الخدمة الميدانية، فهي أنسب.

هاء - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(٨٠٠ ٢٣٣ ١٦ دولار)

معلومات أساسية والولاية والهدف

٩٢ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عملا
بالرسائل المتبادلة بين الأمين العام (S/1995/231 و S/1995/322 و S/1995/451) ورئيس مجلس
الأمن (S/1995/452)، لمساعدة الأمين العام في جهوده الرامية إلى تعزيز قضية السلام

والمصالحة في الصومال من خلال إجراء اتصالات مع القادة الصوماليين والمنظمات المدنية والدول والمنظمات المعنية.

٩٣ - ومُدِّدَت ولاية المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بناء على طلب ورد في الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/1729) ورد رئيس مجلس الأمن عليها المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (S/2005/730).

٩٤ - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89) بالتطورات المتعلقة بعملية المصالحة الوطنية في الصومال واستكمل المعلومات المتعلقة بالحالة الأمنية وكذلك الأنشطة الإنسانية والإنمائية لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الصومال. كما أبلغ المجلس بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلدان المنطقة وأوساط المانحين الدولية طلبت إلى الأمم المتحدة أن تأخذ زمام القيادة في عملية تنسيق جهود الدعم الموجه لتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال وتحقيق السلام والاستقرار في الصومال. واقترح الأمين العام أيضاً أن تنهض الأمم المتحدة بدور موسع، لتشمل واجباتها، ما يلي:

(أ) المساعدة في توطيد المصالحة بين الأطراف الصومالية عن طريق الحوار؛

(ب) المساعدة في الجهود الرامية إلى معالجة مسألة "صوماليلاند"؛

(ج) تنسيق دعم عملية السلام مع البلدان المجاورة للصومال وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين؛

(د) رئاسة لجنة التنسيق والرصد والاضطلاع بدور سياسي قيادي في أنشطة بناء السلام في الصومال.

٩٥ - وفي بيان رئاسي مؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/11)، رحب مجلس الأمن، ضمن جملة أمور، بجهود المكتب وأشار إلى ضرورة توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة على النحو الذي اقترحه الأمين العام. وفي وقت لاحق، وفي إطار الإجراء الذي اتخذته المجلس في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، قدم الأمين العام مقترحاته المتعلقة بالميزانية التي تتضمن اقتراحاً قُدِّمَ إلى الجمعية العامة بشأن توسيع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (A/59/534/Add.4).

٩٦ - وأعرب الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/392) عن قلقه بسبب الأزمة القائمة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن جملة مسائل من بينها

خطة نقل الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الصومال واقتراح ضم قوات من دول خط المواجهة (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا) إلى بعثة مقبلة لدعم السلام في الصومال يوفدها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأدى هذا إلى تأخر الحكومة الاتحادية الانتقالية في تنفيذ ما كانت تعتزمه من بدء نقل المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى الصومال من منتصف شباط/فبراير إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٩٧ - وفي البيان الرئاسي الذي أعقب مناقشة مجلس الأمن بشأن الصومال في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/32)، حث مجلس الأمن القادة الصوماليين على مواصلة العمل من أجل المصالحة، من خلال إجراء حوار يضم جميع الأطراف وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي. وفي ذلك السياق، أعاد المجلس تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام للصومال في إطار دوره القيادي من أجل تشجيع الحوار الجامع بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وجرى التأكيد على هذا الموقف مجددا في البيان الرئاسي المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/11) الصادر عقب تقديم تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/2006/122).

٩٨ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، سيواصل المكتب تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية وجميع الأطراف على إقامة حوار شامل لجميع الأطراف، بالإضافة إلى تيسير الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بالتنسيق الكامل مع الاتحاد الأفريقي والشركاء المانحين الدوليين. وسيعمل المكتب أيضا جنبا إلى جنب مع مختلف أصحاب المصلحة، سواء داخل المنطقة أو خارجها، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، للنهوض بالسلام والأمن الإقليميين، وهو شرط أساسي لتحقيق سلام واستقرار حقيقيين ومستدامين في الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي الأوسع.

٩٩ - وطلب مجلس الأمن في القرارين ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تقوية مؤتمر المصالحة الوطنية وأن يكشف عن هذه الجهود، وأن يعمل على نطاق أوسع على النهوض بعملية سياسية شاملة لجميع الأطراف ومستمرة، بما في ذلك عن طريق مساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ومن خلال العمل مع الشركاء الخارجيين. وطلب المجلس في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إليه المزيد من التدابير لتعزيز قدرة المكتب على الوفاء بدوره المعزز.

١٠٠ - وكخطوة أولى في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار المذكور، أبلغ الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/522) مجلس الأمن بنيته ترفيع رتبة رئيس المكتب إلى وكيل أمين عام. غير أن تنفيذ هذه الولاية بصورة فعالة يقتضي من مكتب

الأمم المتحدة السياسي للصومال أن يكتشف جهوده تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام لدعم العمليات السياسية وعملية المصالحة فضلا عن تحقيق الأمن في الصومال، وذلك عن طريق الاستفادة من النتائج التي توصل إليها مؤخرا مؤتمر المصالحة الوطنية وغيره من المبادرات داخل البلد وخارجه على حد سواء.

١٠١ - هذا مع العلم بأن التطورات الجديدة في عملية السلام الصومالية داخل البلد وخارجه ستطلب من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أن يؤدي دورا أنشط للمساعدة في بناء الثقة بين الأطراف والاستمرار في النهوض بالسلام والمصالحة ومساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى استكمال العملية الانتقالية. وينبغي أن تشمل هذه الجهود، ضمن ما تشمل، زيادة المشاورات وتقديم المساعدة الفنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في إطار تنفيذ خريطة الطريق لاستكمال العملية الانتقالية. وفي هذا الصدد، سيشارك مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مشاركة فعالة في عدد من الأنشطة التي تشمل إصلاح قوات الأمن والدفاع، والنهوض بسيادة القانون، والأعمال التحضيرية للانتخابات، فضلا عن معالجة المسائل الإنسانية والإنمائية الحرجة وغير ذلك من الشواغل الأمنية الإقليمية. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ قدم السيد أحمدو ولد عبد الله الممثل الخاص للأمين العام برنامجه المتعلق بالصومال إلى مجلس الأمن. وفي هذا البرنامج، الذي يتمشى مع النهج ذي المسارين الذي أيده الأمين العام، تُقترح إجراءات ملموسة على الجبهتين السياسية والأمنية. وقد أيد أعضاء المجلس هذا البرنامج في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/49).

١٠٢ - وفي رسالة للأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/762)، ذكّر الأمين العام برسائله المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/566) التي أوصى فيها بتزويد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بالموارد اللازمة لتنفيذ منظمة الأمم المتحدة نهجا متكاملا للصومال بحيث يفضي إلى اعتماد الأمم المتحدة استراتيجية واحدة في مجال توطيد السلام وأبرز فيها أهداف هذا المكتب لسنة ٢٠٠٨ والتي تشمل، ضمن ما تشمل، المساعدة في تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتشجيع الحوار الشامل بين جميع الأطراف الصومالية؛ وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية في المجالات السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية والإنمائية بالتنسيق مع هذه المؤسسات والفريق القطري للأمم المتحدة. وسوف يعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال عن كثب أيضا مع المقرر الرئيسي للأمم المتحدة فيما يخص التخطيط لحالات الطوارئ في حالة إرسال عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

١٠٣ - وفي ضوء ما ورد أعلاه وبالنظر إلى عزم الأمين العام إعطاء أولوية لحل الأزمة الصومالية، ينبغي تقوية هيكل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بحيث يتضمن فريقا قويا للوساطة/التيسير لتنظيم ومتابعة المباحثات السياسية والنظر في الجوانب القانونية المرتبطة بحل النزاع والإصلاحات الدستورية. وعلى نفس هذا المنوال، سيقوم العنصران الإنساني والإنمائي بتنفيذ برامج رامية إلى إنعاش الاقتصاد وتيسير إعادة إدماج أفراد الميليشيات المقاتلين السابقين والجنود الأطفال والشباب والسكان النازحين داخليا وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة كما ينص على ذلك الميثاق الاتحادي الانتقالي. وعن طريق اتخاذ زمام القيادة في تنفيذ هذه الأنشطة، سيساهم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في تعزيز أعمال التنسيق مرة أخرى داخل الفريق القطري للأمم المتحدة من أجل تحسين مستوى الاتساق.

١٠٤ - وفضلا عن ذلك، طلب المجلس في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يتشاور مع لجنة الاتحاد الأفريقي حول الدعم الإضافي الذي يمكن تقديمه إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن يواصل تطوير التخطيط القائم للطوارئ في حالة نشر عملية لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة لتحل محل تلك البعثة.

١٠٥ - وواصل المكتب دعم تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي. وقد قدم المكتب توجيهها سياسيا إلى مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة استنادا إلى خريطة الطريق وجدول الخطوات المتابعة الذي أعده الممثل الخاص، وكذلك دعم المبادرات الصومالية الصميمة بشأن المصالحة الوطنية بالتنسيق مع أعضاء آخرين من المجتمع الدولي. وحضر المكتب اجتماعات دولية مختلفة عن الصومال، منها اجتماعات فريق الاتصال الدولي التي عُقدت في نيروبي ودار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة) والقاهرة ولندن، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وأسدى إليها المشورة والتوجيه السياسيين فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧). وقدم أيضا المشورة والتوجيه بشأن الهيكل الأمني الإقليمي لمنطقة القرن الأفريقي.

١٠٦ - وأخذ المكتب، بوصفه رئيس اللجنة الاستشارية الدولية، بزمام القيادة في تنسيق الدعم والمساعدة الدوليين المقدمين إلى اللجنة الوطنية للحكومة والمصالحة باعتبارها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم وإدارة مؤتمر المصالحة الوطنية. وقد أنشئت اللجنة الاستشارية الدولية بطلب من الحكومة الاتحادية الانتقالية لتكون بمثابة آلية تسدي المشورة إلى اللجنة الوطنية للحكومة والمصالحة في أثناء إعداد وتنظيم مؤتمر المصالحة الوطنية. وفي عام ٢٠٠٧

أيضا، واصل المكتب التعاون الوثيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة في رسم استراتيجيات ووضع برامج في إطار التقييم المشترك للاحتياجات وبرنامج إعادة تعمير الصومال وتنميته.

١٠٧ - وبسبب الحالة الأمنية، لم يتمكن المكتب من الانتقال إلى الصومال في عام ٢٠٠٧. إلا أنه أنشأ أربعة من المكاتب الإقليمية الخمسة المتوخى إنشاؤها داخل الصومال وقام بتشغيلها بالكامل، وهذه المكاتب هي في بايدوا ومقديشو وكيسمايو وهرجيسه، ودأب على اتخاذ خطوات متزايدة ومتدرجة نحو نقل المكتب. ومما يعرقل خطة الانتقال الأولية الحالة الأمنية غير المواتية السائدة حاليا، فضلا عن عدم إحراز تقدم في رعاية عملية مصالحة شاملة لجميع الأطراف في إطار مؤتمر المصالحة الوطنية، وهو أمر أساسي لتحقيق سلام واستقرار دائمين ومستدامين في البلد.

١٠٨ - وخلال عام ٢٠٠٧، بُحثت إقامة إطار لتحقيق امتثال جميع الأطراف للميثاق الاتحادي الانتقالي عن طريق اتخاذ نهج شامل لجميع الأطراف خلال مؤتمر المصالحة الوطنية، وعقد محادثات مع جماعات المعارضة المختلفة بهدف تشجيعها على الانضمام لعملية السلام خلال المؤتمر وبعده، عن طريق إسداء المشورة السديدة والتوجيه السليم للجنة الوطنية للحكومة والمصالحة بشأن كيفية إدارة المؤتمر. ونُفذ بعض أحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي، بما في ذلك المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبعض اللجان المتخصصة من قبيل اللجنة الدستورية ولجنة المصالحة الوطنية. وعلاوة على هذا، تبذل الجهود لتحقيق هدف كفالة الاتساق داخل المجتمع الدولي عن طريق المشاركة النشطة للمكتب في اجتماعات فريق الاتصال الدولي وعقد مشاورات مع بلدان المنطقة التي لها تأثير على الأطراف الصومالية المتحاربة، ومنها إثيوبيا وإريتريا ومصر.

١٠٩ - وبالإضافة إلى هذا، تناول المكتب مسألة تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على العمل بفعالية عن طريق تنفيذ أنشطة محددة، بشكل مباشر وعن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك دعم بناء القدرات بهدف تقوية لجنة المصالحة الوطنية في المجالين القضائي والمؤسسي. علما بأن المكتب حاليا بصدد تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل عن معايير عمل الشرطة، وعملية وضع الدستور، ومشاركة النساء في عملية صنع القرارات، بالإضافة إلى تنظيم جولات دراسية عن آليات السلام والمصالحة وإصلاح القطاع الأمني.

١١٠ - وفي عام ٢٠٠٨، سيواصل المكتب جهوده لتعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال وتعزيز الأمن الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي.

١١١ - وفي سبيل تنفيذ المكتب لولايته، فإنه يتصل بشكل يومي بإدارة الشؤون السياسية لتلقي التوجيه السياسي فيما يتعلق بالتطورات السياسية والخيارات المتعلقة بالإجراءات

الواجب اتخاذها. وبوصف المكتب المنظمة السياسية الرائدة لشؤون الصومال، فإنه طالما عمل في تعاون وثيق مع الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في نيروبي، ومنها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بالإضافة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، لإمدادها بالتوجيه السياسي اللازم ولتعزيز الاستفادة من الميزات النسبية وتجنب ازدواج الجهود الرامية إلى توفير طائفة واسعة من خدمات الدعم. وفضلا عن ذلك، ومن أجل ضمان الاتساق في تدخل الأمم المتحدة في النزاع الصومالي، ستستمر إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في العمل عن كثب مع فريق التخطيط التابع لإدارة عمليات حفظ السلام والمعني بالصومال.

١١٢ - أما على المستوى الإقليمي العام، فقد بدأ المكتب العمل في التعاون تعاوننا أوثق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لتناول القضايا الشاملة والأبعاد الإقليمية للصراعات المختلفة الدائرة في منطقة القرن الأفريقي.

١١٣ - وقد حوّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيزه بالنسبة للصومال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية وقام بالأنشطة التالية في المجالات الآتية: (أ) المصالحة والسلام: تنسيق الدعم الفني والمالي المقدم إلى مؤتمر المصالحة الوطنية. وتقديم الدعم إلى لجنة المصالحة الوطنية المستقلة؛ (ب) الأمن وسيادة القانون: تعزيز سيادة القانون والأمن عن طريق دعم الشرطة والهيئات القضائية؛ (ج) الحوكمة والإدارة العامة: تقديم الدعم إلى مكثي الرئيس ورئيس الوزراء بعد إعادة تصميمهما، وإلى الهياكل الحكومية والمساعدة في العملية الدستورية.

١١٤ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إيجاد إطار لتحقيق التزام جميع الأطراف والشركاء بتنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي	(أ) '١' زيادة عدد مختلف الأطراف الصومالية المشاركة في وقف الأعمال القتالية أو ترتيب سلام شامل ووقف دائم لإطلاق النار، تماشيا مع الخطة الوطنية للأمن والاستقرار
	مقاييس الأداء:
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: ٣ أطراف
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٨ أطراف
	الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٢ طرفا

٢' زيادة عدد المشاركين والمجموعات، بما فيها أعضاء المجتمع المدني وجيليات الشتات الذين اختارهم عشائريهم، ممن يشاركون في لجنة مصالحة وطنية تشمل الجميع

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: لا مشارك

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢٠٥ ٢ مشاركون

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٥٠٠ مشارك إضافي

٣' توسيع المشاركة في مؤسسات اتحادية انتقالية شاملة للجميع ذات قاعدة واسعة

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: مجموعتان تشكلمان من الحكومة الاتحادية الانتقالية و"التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال" المشكل حديثا الذي يضم البرلمانين المستقلين وأعضاء اتحاد المحاكم الإسلامية.

الهدف لعام ٢٠٠٨: مجموعتان تشكلمان من الحكومة الاتحادية الانتقالية و"التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال" المشكل حديثا الذي يضم البرلمانين المستقلين وأعضاء اتحاد المحاكم الإسلامية

٤' زيادة عدد الاجتماعات المعقودة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات المعارضة.

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: لا اجتماع

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٣ اجتماعات

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ اجتماعات

٥' زيادة المانحين لمساهماتهم المالية لمؤتمر المصالحة الوطنية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية وأيضا لفترة ما بعد مؤتمر المصالحة الوطنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
مقاييس الأداء:	
الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: ١٥٠ مليون دولار	
الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ١٤٥ مليون دولار	
المهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٥٠ مليون دولار	

النواتج

- تنظيم اجتماعات أسبوعية للجنة الاستشارية الدولية لإسداء المشورة وتقديم الدعم التقني للجنة الحكم والمصالحة الوطنية بشأن قضايا الدستور والشرطة والجيش وكذلك مناقشات وقف إطلاق النار
- إجراء اتصالات ومشاورات أسبوعية مع أطراف النزاع دعماً للعملية السياسية
- تيسير عقد ٦ اجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والمناحين دعماً لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام
- تنظيم وتيسير عقد ٦ اجتماعات مع الأطراف المعارضة والحكومة الاتحادية الانتقالية وأيضاً مع مجموعات مستهدفة داخل المجتمع المدني، بما فيها أوساط الأعمال بشأن العملية السياسية
- توفير الخبرات التقنية (القانونية والعسكرية والشرطية والسياسية) من أجل إعداد مشروع اتفاق سياسي واتفاق لوقف إطلاق النار
- بذل المساعي الحميدة
- إجراء ٦ مشاورات نصف شهرية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي) بشأن الحالة في الصومال
- عقد ١٨ جلسة مشاورات بين الممثل الخاص للأمين العام أو نائب الممثل الخاص للأمين العام وقادة بلدان المنطقة دون الإقليمية والإقليمية بشأن الهيكل الأمني الإقليمي
- إجراء مشاورات دورية مع جامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وغيرهما من الشركاء الدوليين بمن فيهم فريق الاتصال الدولي والمفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) تقوية قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية على التنفيذ الفعال للميثاق الاتحادي الانتقالي	(ب) '١' زيادة عدد موظفي السلك القضائي الذين تلقوا تدريباً

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٥٠ موظفا

الهدف لعام ٢٠٠٨: ١٥٠ موظفا

٢' زيادة عدد ميليشيات أمراء الحرب والميليشيات العشائرية واتحاد المحاكم الإسلامية المندمجة في قوات الأمن الصومالية الموحدة

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: لا وجود لقوات أمن موحدة

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٥٠٠ ٤ من أفراد قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٧٠٠٠ من قوات الأمن الصومالية الموحدة

٣' زيادة عدد كبار موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية المدربين على الإدارة العامة

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٢٥ موظفا

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٧٠ موظفا

٤' تصديق الحكومة الاتحادية الانتقالية على دستور وقانون انتخابي جديدين

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: لا تنطبق

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: أنشطة تحضيرية للعملية الدستورية

المهدف لعام ٢٠٠٨: تصديق الحكومة الاتحادية الانتقالية على

دستور وقانون انتخابي

النواتج

- المشاركة في رئاسة ١٢ اجتماعا للجنة رصد التنسيق جرى تنشيطها لتشكيل من الحكومة الاتحادية الانتقالية المعاد تشكيلها وممثلي المجتمع الدولي أو الآلية الجديدة المتفق عليها لرصد تنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي
- تدريب ٧٠ من كبار موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية على الإدارة العامة والقيادة
- المساعدة في صياغة الدستور والقانون الانتخابي
- إسداء المشورة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن المسائل الجنسانية خلال صياغة الدستور والقانون الانتخابي وقانون الأسرة
- إسداء المشورة للحكومة الاتحادية الانتقالية أثناء إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك عمالة الشباب، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والأنشطة التي تدر دخلا للنساء، وعملية المصالحة
- تنظيم ١٢ حلقة عمل مع لجان البرلمان الاتحادي الانتقالي بشأن الدستور والأمن والحكم ومع ممثلي المجتمع المدني والأطراف الأخرى في عملية السلام بشأن العملية الدستورية، وقضايا حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية لحوالي ٣٥٠ مشاركا
- بذل المساعي الحميدة، وتقديم خدمات بناء الثقة والمشورة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والأطراف الأخرى، بما في ذلك بونتيلاند وصوماليلاند

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إحراز تقدم نحو هيكل معزز للأمن الإقليمي بالتشاور مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول شرق أفريقيا	(ج) '١' زيادة عدد الاجتماعات المعقودة مع أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الهيئات الإقليمية بشأن الهيكل الأمني القائم مقاييس الأداء:
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: ٦ اجتماعات
	المهدف لعام ٢٠٠٨: ٢٠ اجتماعا
	'٢' تقديم مشروع هيكل أمني إقليمي مقاييس الأداء:
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: أنشئت لجنة الصياغة
	المهدف لعام ٢٠٠٨: صياغة هيكل أمني إقليمي
	'٣' زيادة عدد البلدان التي تعتمد خطة عمل استراتيجية معززة للسلام والأمن الإقليميين مقاييس الأداء:
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر
	المهدف لعام ٢٠٠٨: ٦ بلدان
	'٤' زيادة عدد مبادرات السلام الإقليمي التي تقوم بها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٦: صفر

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: (انعقاد اجتماع إقليمي واحد بشأن
تقييم مبادرة السلام للصومال التي قامت بها الهيئة الحكومية الدولية
المعنية بالتنمية)

الهدف لعام ٢٠٠٨: مبادرتان

٥' زيادة عدد المؤسسات التدريبية (الجامعات ومراكز
التدريب والأبحاث) في المنطقة التي تتضمن مناهجها نموذجاً
تدريبياً عن السلام والأمن

مقاييس الأداء:

الأداء الفعلي: صفر

الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٧: صفر

الهدف لعام ٢٠٠٨: ٢ (جامعة كينيا ومركز الدراسات
الاستراتيجية في إثيوبيا)

النواتج

- إجراء ٢٠ مشاورة بشأن الأمن الإقليمي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول شرق أفريقيا)
- إجراء ٢٠ مشاورة مع بلدان المنطقة (إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجيبوتي، والسودان، وكينيا)
- تقديم فريق الخبراء التابع لبلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الدعم التقني (الخبرات العسكرية والسياسية والاقتصادية) في صياغة هيكل أمني إقليمي معزز
- عقد اجتماعات شهرية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن قضايا الأمن في القرن الأفريقي
- إعداد ٣ ورقات مفاهيمية تتضمن التكامل الإقليمي والترتيبات الأمنية الإقليمية والاستراتيجيات المتعلقة بالقضايا الإقليمية العابرة للحدود
- تنظيم وتيسير مبادرات سلام إقليميتين من جانب الحكومات أو المجتمع المدني
- إعداد نماذج تدريبية وتقديمها إلى الجامعة ومراكز الأبحاث

- توفير خبراء لتدريب مسؤولين من بلدان المنطقة
- تدريب ما لا يقل عن ٤٨ موظفا من كبار موظفي حكومات المنطقة في مجال السلام والأمن
- المساهمة في صياغة هيكل السلام والأمن الإقليمي حول جملة أمور، منها المسائل العابرة للحدود والآلية الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وحلها

العوامل الخارجية

١١٥ - يتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أهدافه شريطة ما يلي:

(أ) أن لا تؤدي المعارضة الداخلية/الخارجية المؤسسات إلى زعزعة الاتحادية الانتقالية؛

(ب) أن تكون الحكومات والمنظمات الإقليمية داعمة لعملية السلام؛ (ج) أن تكون ثمة مشاركة متجددة ومتضافرة للمجتمع الدولي دعما لعملية السلام في الصومال؛ (د) أن تلتزم بلدان المنطقة بالتعايش السلمي وحسن الجوار.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تحليل الفرق ٢٠٠٨-٢٠٠٧		٢٠٠٨					فئة النفقات
الفرق	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٧	احتياجات إضافية مقترحة	الاعتماد الأولي	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات المقترحة	الاعتمادات النهائية ٢٠٠٧-٢٠٠٦	
(٦)-(٧) = (٨)	(٦)	(٥)-(٦) = (٧)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٢ ٩٢٧,٨	٤ ١٧٧,٥	٣ ١٠٧,١	٣ ٩٩٨,٢	-	٧ ١٠٥,٣	٥ ٣٩٣,٥	تكاليف الموظفين المدنيين
٦ ٥٤٦,١	٢ ٥٨٢,٤	٥ ٢٨٥,١	٣ ٨٤٣,٤	٢ ٦٩٥,٤	٩ ١٢٨,٥	٣ ٧٤٠,٥	التكاليف التشغيلية
٩ ٤٧٣,٩	٦ ٧٥٩,٩	٨ ٣٩٢,٢	٧ ٨٤١,٦	٢ ٦٩٥,٤	١٦ ٢٣٣,٨	٩ ١٣٤,٠	مجموع الاحتياجات

١١٦ - يجدر التذكير بأنه تم إدراج اعتماد قدره ٦٠٠ ٨٤١ دولار من أجل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال كجزء من ميزانية البعثة السياسية الخاصة التي اعتمدها الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٢/٢٣٨. ويبلغ صافي الاحتياجات المنقحة التقديرية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ما مجموعه ١٦ ٢٣٣ ٨٠٠ دولار (إجماليه ١٧ ١٥٥ ٥٠٠ دولار) وسيغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين وتكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة لـ ٧٢ وظيفة لمدة ستة أشهر في نيروبي وستة أشهر في الصومال (٣٠٠ ١٠٥ ٧ دولار) واستشاريين (٩٥ ٠٠٠ دولار) وسفر الممثل الخاص للأمين العام وموظفي المكتب داخل

المنطقة وإلى أوروبا وإلى مقر الأمم المتحدة لحضور اجتماعات ومشاورات، وأيضاً لتغطية نفقات سفر موظفي إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني إلى منطقة البعثة من أجل تقديم الدعم الفني والإداري (١٠٠ ٨٤٧ دولار)، وسفر موظفين إلى برينديزي، إيطاليا، من أجل التدريب (٨٠٠ ٧٢ دولار)، ونفقات سفر المشاركين في المؤتمرات، والحلقات الدراسية وحلقات العمل المعنية ببناء القدرات، وذلك في نيروبي والصومال (مؤتمر معني ببناء الثقة في مرحلة ما بعد النزاع في الصومال، واجتماعات بشأن عملية المصالحة وهيكل الأمن الإقليمي، وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحلقات عمل عن الانتخابات، وإدارة الحكومة المحلية، والمعايير المتعلقة بعمل الشرطة، والتوعية بحقوق الإنسان والمنظور الجنساني (٤٠٠ ٤٢٦ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ١٠٤٦ دولار) واقتناء المركبات وصيانتها (٨٠٠ ٦٧٩ دولار) وتكاليف النقل الجوي (٢٠٠ ٩٥٣ دولار) والاتصالات (٠٠٠ ٢٨٣٥ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٩٢٥ دولار) والخدمات الطبية (١٠٠ ٥٣ دولار) وغيرها من الخدمات واللوازم والمعدات (٣٠٠ ١٦٧ دولار).

مجموع الاحتياجات من الموظفين

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	الاحتياجات الإضافية المقترحة لعام ٢٠٠٨	الاجمعي	الفرعي						خدمة أمنية/ ميدانية	خدمات عامة	مجموع الموظفين الدوليين	مجموع الموظفين الوطنيين	المتطوعون	الاجمعي
			١	٢	٣	٤	٥	٦						
١	-	١	١	٣	٥	٤	-	١٤	٦	٤	٢٤	٧	٨	٣٩
-	-	-	١	٤	٤	٥	-	١٤	٦	-	٢٠	٥	٨	٣٣
١	-	١	١	٧	٩	٩	-	٢٨	١٢	٤	٤٤	١٢	١٦	٧٢

١١٧ - استُكملت عمليات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال حتى اليوم بأنشطة تثقيفية قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الدستور والانتخابات والسلام باستخدام استشاريين دوليين، في حين قدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الدعم القانوني. ومع ترفيع رتبة رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مستوى وكيل الأمين العام وتنامي الدور القيادي الذي عهد به إليه، بما في ذلك تنفيذ نهج متكامل للأمم المتحدة في الصومال،

فسوف يتولى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مسؤولية جميع الأنشطة المطلوبة في هذا المجال.

١١٨ - وعليه، فمن المزمع إعادة ترتيب الهيكل التنظيمي بصورة طفيفة، بحيث تكون المكاتب الفنية والإدارية مسؤولة من خلال مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام أمام رئيس البعثة الذي يشرف بصورة مباشرة على مستشاريه الأمنيين، وعلى وحدة الشؤون القانونية وشؤون الإعلام. علماً بأن احتياجات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من الموظفين لعام ٢٠٠٨ تغطي تكاليف استمرار ٢٤ وظيفة دولية و ١٥ وظيفة وطنية وافقت عليها الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ وستدعم عن طريق إنشاء ٢٠ وظيفة دولية و ١٣ وظيفة وطنية كما هو مبين أدناه.

١ - مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الوظائف الموجودة (٧): ١ وكيل الأمين العام، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ١ خدمة ميدانية، ٢ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٣، ٢ خدمة ميدانية، (جديد)

موظف قانوني (ف-٥)

١١٩ - سيسدي الموظف القانوني (ف-٥) المشورة القانونية للممثل الخاص للأمين العام حول جميع جوانب ولاية عملية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وحول المسائل الدستورية والقوانين الوطنية الأخرى لما لها من تأثير على العملية السياسية؛ وسيدعم الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بالمسائل والمشورة القانونية حول الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين والشؤون التعاقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية للبعثة. كما سوف يصوغ الموظف القانوني أو يساهم في صوغ الاتفاقات السياسية الرئيسية والدفع القانونية وغيرها من الوثائق القانونية، ويقترح مسارات عمل ممكنة بشأن الجوانب القانونية لتنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي، بما في ذلك إنشاء نظام قضائي وصياغة الدستور والقانون الانتخابي. وسيسدي المشورة إلى الأطراف خلال المناقشات حول المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، والشرطة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بمسألة هيكل الأمن الإقليمي، سوف يقوم الموظف القانوني بتقديم مدخلات وورقات حول مفاهيم السلام والأمن الإقليميين، وتنظيم البحوث، وإعداد الفتاوى القانونية.

مساعد قانوني/إداري (خدمة ميدانية)

١٢٠ - سيعمل المساعد القانوني/الإداري تحت الإشراف المباشر للموظف القانوني وتتضمن واجباته الرئيسية إدارة تقويم اجتماعات ومواعيد الموظف القانوني، وتجميع كتب الإحاطة، وإدارة طلبات المعلومات ومتابعة جميع المسائل التي تتطلب من الموظف القانوني اتخاذ إجراء بشأنها. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضا بصياغة الردود وبحث وضمان متابعتها متابعة وثيقة وتجميع المواد الأساسية والورقات الإجرائية وملفات الإحاطة وتوحيدها للموظف القانوني من أجل رحلته واجتماعاته الرسمية، بالإضافة إلى المساعدة في صياغة البرقيات المشفرة وحفظ الملفات.

موظف الإعلام (ف-٣)

١٢١ - توفر وحدة شؤون الإعلام الدعم الإعلامي الكامل للممثل الخاص للأمين العام عن طريق الإعلان في وسائط الإعلام وسائر قطاعات الأمم المتحدة عن أنشطته المتعددة، كما توالي إطلاعها على التغطية الإعلامية. وتقوم الوحدة أيضا بتعهّد وتحديث موقع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على شبكة الإنترنت، عن طريق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتعد النشرات الصحفية، وترد على الاستفسارات الواردة من المجتمع الدولي، وتعرف بعمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال كلما أمكنها ذلك. وتضم الوحدة حاليا موظف إعلام واحد (ف-٤) يعاونه مساعد واحد لشؤون الإعلام (خدمة ميدانية). وستتطلب الولاية الجديدة زيادة الجهود للتواصل مع الجمهور وموالة تحديث موقع المكتب على شبكة الإنترنت بصورة منتظمة، مما يتطلب المزيد والمزيد من التواصل مع وسائط الإعلام وإبراز أعمال المكتب بصورة أقوى.

١٢٢ - وسيقوم موظف الإعلام (ف-٣) بتصميم وتحديث موقع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على شبكة الإنترنت، وبث النشرات الصحفية على شبكات وسائط الإعلام، وتنظيم مؤتمرات صحفية بالتنسيق مع شبكات وسائط الإعلام في الصحافة الكينية ومع الصحفيين الصوماليين المتواجدين في كينيا والصومال على حد سواء. وسيقوم الموظف، إضافة لذلك، بتيسير عمليات جمع المعلومات والاتصال مع الصحفيين الصوماليين بغية تقييم احتياجاتهم وإمكانية تقديم الدعم من المكتب، ورصد وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والدولية من أجل النشرة اليومية للقصاصات الصحفية، والمتابعة للصيقة للتقارير الإعلامية عن أعمال المكتب، وضمان استكمال جميع المعلومات بصورة منتظمة، وإعداد تسجيلات فيديو وصور فوتوغرافية مناسبة عن أعمال المكتب والمشاريع المتعلقة بأعمال المكتب في الصومال لنشرها على موقع المكتب الشبكي، وتعزيز أعمال المكتب على المستويين الإقليمي

والوطني، وتوفير المعلومات ونقاط الاتصال والإحاطات بالمعلومات الأساسية رداً على الاستفسارات حول أعمال المكتب والمساعدة في إعداد مواد إعلامية (مثل صحائف وقائع، ونشرات مطوية).

موظف حماية شخصية (خدمة ميدانية)

١٢٣ - يتولى حالياً موظفو الحماية الشخصية التابعون لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي حماية الممثل الخاص للأمين العام، وهم يعملون حوالي ٩ إلى ١٠ ساعات يومياً. وفي حال انتقال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى الصومال، ستتوقف خدمات الحماية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ولتقديم الحماية للممثل الخاص للأمين العام في الصومال على مدار الساعة، يلزم تعيين موظف حماية شخصية.

٢ - المكاتب الفنية

(أ) مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

الوظائف الموجودة (٢): ١ مد-١، و ١ خدمات عامة (الرتب الأخرى)

الموظفون الدوليون: إعادة تصنيف وظيفة واحدة (من مد-١ إلى مد-٢)

١٢٤ - إن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بجميع عناصره العاملة في الصومال إلى الدور القيادي الجديد للممثل الخاص للأمين العام يتطلب من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أن يزيد من قدرته على الابتدار والتشغيل وتنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة، بما فيها المساعي الحميدة والوساطة والمشورة وإعداد الوثائق. ولكي يكون الممثل الخاص للأمين العام على مستوى التوقعات، يتعين أن يحصل على دعم كبار الموظفين القادرين على اتخاذ القرارات نيابة عنه، ومعالجة المسائل الحساسة وتنسيق أنشطة المكتب. وفي هذا الصدد، سيتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام (مد-٢) مسؤولية تنسيق جهود الوساطة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك بذل المساعي الحميدة نيابة عن الممثل الخاص للأمين العام، وإسداء المشورة السديدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن مسائل السياسات، وإلى الممثل الخاص للأمين العام حول جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ الولاية المعززة للمكتب، والإشراف على إدارة المكتب، وتنسيق أعمال الأقسام الفنية فيه بهدف ضمان الاتساق، والعمل عن كثب مع كبار المسؤولين الحكوميين والإقليميين، ومع الأوساط الدبلوماسية. وسيقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام أيضاً الدعم إلى الممثل الخاص للأمين العام في تنفيذ خطة العمل الخاصة بالصومال؛ والإشراف على كبار الموظفين وتوجيههم بصورة خاصة في المسائل

المتعلقة بالاتفاقات السياسية واتفاقات وقف إطلاق النار، والدستور والقانون الانتخابي. وسينشط نائب الممثل الخاص للأمين العام أيضا في تنسيق أنشطة المكتب مع فريق الأمم المتحدة القطري سعيا إلى وضع استراتيجية مشتركة ومتكاملة للأمم المتحدة بشأن الصومال وتنفيذها.

(ب) مكتب الشؤون السياسية

الوظائف الموجودة (٩): ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٥ موظفين وطنيين، ١ موظف محلي

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف (١ مد-١، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خدمة ميدانية) (جديد).

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (موظفان وطنيان) (وظيفتان جديدتان)

١٢٥ - سيبدل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال المزيد من الجهود الهادفة إلى إحلال التوفيق بين فئات الشعب الصومالي، وتعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ووضع نهج إقليمي لمنع نشوب النزاعات وحلّها في القرن الأفريقي. وحتى عام ٢٠٠٧، كانت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تضطلع بمعظم الأنشطة المتصلة بتنفيذ الميثاق الاتحادي الانتقالي. ومع توسيع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ودوره الرائد في عملية السلام، سيشارك المكتب مباشرة في دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية في تنفيذ المهام الرئيسية المحددة لما تبقى من الفترة الانتقالية. وتشمل هذه المهام مسائل متعلقة بصياغة مشروع دستور، وإجراء الانتخابات، وتنفيذ اتفاق موقع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة بهدف الدفع قدما بعملية المصالحة، وتقديم المساعدة الفنية إلى المؤسسات العاملة في مجال السلام والأمن الإقليميين، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويستلزم تنفيذ وتنسيق جميع هذه الأنشطة على المستوى الفني إنشاء وظيفة كبير موظفي الشؤون السياسية برتبة مد-١. وسيقوم شاغل الوظيفة، بالتشاور مع كل من نائب الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للأمين العام، بمراقبة تنفيذ الأنشطة السياسية للمكتب والإشراف على عمل جميع موظفي الشؤون السياسية والمكاتب الميدانية الخمسة التي أنشئت فعلا في مقديشو وبايدوا وغاروي وهرجيسا وكيسمايو. وسيعمل كبير موظفي الشؤون السياسية بوصفه مستشارا لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بجميع الأمور السياسية. وسيتولى الاتصال بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإعداد استراتيجيات وخطة عمل لهيكل أمني إقليمي، ويكون مسؤولا عن طائفة واسعة من الأنشطة التي يتعين تنفيذها، والتي تشمل تدريب حوالي

٧٠ موظفا أقدم من موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية؛ ويقدم الدعم لصياغة مشروع الدستور وقانون الانتخابات ويقدم المشورة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال وضع السياسات والبرامج. ولتمكين كبير موظفي الشؤون السياسية من مواجهة حجم الأنشطة المعقدة ونطاقها والمدى الجغرافي الذي ستشمله، سيساعده الموظفون الموجودون والموظفون الإضافيون المقترحون الخمس المعنيون بالشؤون السياسية (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، وموظفان وطنيان)، ومساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية).

(ج) وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الوظائف الموجودة: (وظيفة واحدة) ١ ف-٤
الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (١ ف-٣) (وظيفة جديدة)
الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني) (وظيفة جديدة)

١٢٦ - سيدعم تعيين موظفين لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (١ ف-٣، وموظف وطني واحد) الموظف الحالي (٤ ف-٤)، حيث سيقوم هؤلاء الموظفون بتقييم أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تضطلع بها المؤسسات والسلطات على الصعيدين الوطني والمحلي والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، ويسهمون في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبعثة عن طريق تحديد المسائل الناشئة المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحليل آثارها، ويعدون التقارير المستندة إلى تقييم أثر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى تنفيذ الولاية. كما سيقوم الموظفون بتحديد التحديات المحتملة والفعلية المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقييم قطاع الأمن بهدف تحديد احتياجات الإصلاح وأولوياته، وصياغة المبادئ التوجيهية لكفالة الإدارة الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولأنشطة قطاع الأمن، وتحديد ووضع وتيسير و/أو تنفيذ أنشطة التدريب الخارجية للنظراء الوطنيين والاتصال بممثلي الحكومة المحلية والنظراء الدوليين.

(د) وحدة حقوق الإنسان

الوظائف الموجودة (٢): ١ ف-٤، ١ من فئة الخدمات الميدانية
الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (١ ف-٥) (وظيفة جديدة)
الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (الرتبة المحلية) (وظيفة جديدة)

١٢٧ - يلزم تعيين موظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان (٥ ف-٥) ليتأخر وحدة حقوق الإنسان ويتعامل مع رؤساء الوكالة وممثلي الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأعضاء السلك

الدبلوماسي، مع تمتعه بسلطة اتخاذ القرارات. وسيكون الموظف مسؤولاً بشكل رئيسي عن بذل جهود الدعوة مع المحاورين الصوماليين بشأن مسائل الامتثال لحقوق الإنسان وبناء القدرات. ويُتوخى أن يكون الموظف مسؤولاً عن تعزيز إدماج حقوق الإنسان ضمن اتفاقات السلام التي قد تُبرم في المستقبل وضمن التخطيط المتكامل المحتمل للبعثة ومسؤولاً عن توفير المشورة بهذا الشأن.

١٢٨ - ويلزم أيضاً توظيف مساعد لشؤون حقوق الإنسان (من الرتبة المحلية) لدعم الموظف الأقدم لشؤون حقوق الإنسان في واجباته وتقديم الدعم العام إلى عنصر حقوق الإنسان المعزز ضمن البعثة.

١٢٩ - ويقترح المكتب كذلك إنشاء ثلاث وحدات جديدة تشمل كل منها وظيفتين، وهذه الوحدات هي: وحدة للشؤون الإنسانية والإغاثية (١ ف-٥، موظف وطني واحد)، ووحدة للشؤون المدنية/الانتخابية (١ ف-٤، ١ ف-٣)، ووحدة للشؤون الجنسانية (١ ف-٤، وموظف وطني واحد).

(هـ) وحدة الشؤون الإنسانية والإغاثية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة (١ ف-٥)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة (موظف وطني)

١٣٠ - لقد أصبحت الحالتان الإنسانية والسياسية مترابطتين إلى درجة بات التحليل السياسي السليم معها ضروريا لاتخاذ قرار بشأن مسار العمل المناسب. وتشير الوقائع الميدانية إلى أن بعض الأطراف يستغل الحالة الإنسانية لمصلحة برنامجها السياسي في حين تتخذ أطراف أخرى إجراءات سياسية استناداً إلى الحالة الإنسانية. والمكتب مطالب بصورة متزايدة ببذل "المساعي الحميدة" بين مجتمع المساعدة الإنسانية والحكومة الاتحادية الانتقالية. وسيحتاج المكتب، في هذه الظروف، إلى موظف أقدم للشؤون الإنسانية والتنمية (ف-٥) للتوسط بين مجتمع المساعدة الإنسانية والسلطات المحلية، والقيام، بالتشاور مع مجتمع المساعدة الإنسانية، بإعداد الاستراتيجيات لكي تستجيب الأمم المتحدة إلى احتياجات السكان. وسيكفل الدعم الذي سيقدمه المكتب للعمل الإنساني عن طريق الموظف، ألا تصبح الصومال أزمة منسية، كما سيساعد في توطيد عملية السلام وبناء قاعدة للإنعاش المبكر والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لشاغل الوظيفة أن يقدم المشورة بشأن الدور الذي يمكن للممثل الخاص للأمين العام أن يضطلع به من حيث تحسين إمكانية وصول المساعدة الإنسانية وحماية الأطراف الفاعلة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال. كما سيعالج الموظف الأقدم

للشؤون الإنسانية والإغاثية أثر التطورات السياسية في الصومال على الحالة الإنسانية في البلد والمنطقة. وسيقوم الموظف في هذا الصدد بتحليل الحالة والاتجاهات الإنسانية وتقديم المشورة إلى المكتب بشأن الأمور المتصلة بالإطار الإنساني. ولإبراز الصومال على الصعيد الدولي، سيسهم الموظف في جهود الدعوة التي يبذلها الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية.

١٣١ - ويُقترح أيضاً تعيين موظف للشؤون الإنسانية والتنمية (موظف وطني) سيكون مقر عمله في الصومال ويساعد الموظف الأقدم للشؤون الإنسانية والتنمية عن طريق رصد الحالة الإنسانية في الصومال والمساعدة في تنفيذ المشاريع.

(و) وحدة الشؤون المدنية والانتخابية

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين (١ ف-٤ و ١ ف-٣)

١٣٢ - سيساعد موظف الشؤون المدنية والانتخابية (ف-٤) الحكومة الاتحادية الانتقالية في جميع الأمور الانتخابية، بما في ذلك تقديم المشورة والتدريب إلى اللجنة الانتخابية وموظفي الاقتراع. وسيشرف هذا الموظف على الأنشطة المتصلة بتنظيم الانتخابات، بما في ذلك إجراء تعداد سكاني، وطباعة المواد الانتخابية، وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الانتخابات لتتاح لها إمكانية رصد العملية الانتخابية، والتعامل مع الموظفين الحكوميين والأطراف السياسية الفاعلة وقادة المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً العاملة في الصومال في مجال العملية الانتخابية وإقامة الاتصالات معها، وكفالة الاضطلاع بالأنشطة المبرمجة المتعلقة بالانتخابات بما في ذلك إعداد القانون الانتخابي، في أوانها وبطريقة منسقة. كما سينظم الموظف الاجتماعات والحلقات الدراسية ومنتديات أخرى بشأن المسائل الانتخابية، ويشرف على الإعداد الفني لهذه الاجتماعات وعلى تنظيمها، ويشارك في الاجتماعات في إطار البعثة وخارجها.

١٣٣ - أما موظف الشؤون المدنية والانتخابية (ف-٣)، فسيكون مسؤولاً عن مساعدة اللجنة الانتخابية أثناء عملية التعداد؛ وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني؛ والتعامل مع قادة المجتمع المدني ومع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً العاملة في الصومال في مجال العملية الانتخابية وإقامة الاتصالات معها، وتنظيم الاجتماعات والحلقات الدراسية بشأن المسائل الانتخابية؛ والإشراف على الإعداد الفني لهذه الاجتماعات وتنظيمها؛ والمشاركة في الاجتماعات في إطار البعثة.

(ز) وحدة الشؤون الجنسانية

مستشاران في الشؤون الجنسانية (١ ف-٤، وموظف وطني واحد)

١٣٤ - سيتمثل دور مستشار الشؤون الجنسانية (ف-٤) في كفالة تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في جميع أنشطة البعثات، وكذلك في الدستور والقانون الانتخابي وقانون العائلة. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المكتب، من أجل كفالة مشاركة المرأة على نحو فعال في المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع استراتيجية لمراعاة تعميم المنظور الجنساني، وفي صياغة القوانين، وتنظيم المجموعات النسائية وتدريبها بغية تمكينها من الاضطلاع بدور ريادي في تمكين المرأة. كما سيتولى مستشار الشؤون الجنسانية تحويل التوصيات الصادرة عن مؤتمر المصالحة الوطنية وأحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي إلى خطة عمل للحصول على التزامات في المستقبل وهيئة بيئة إيجابية للمرأة، واستعراض الصكوك القانونية التي تحمي حقوق المرأة، بما في ذلك الميثاق الاتحادي الانتقالي، والمساعدة في تيسير عقد حلقة عمل للتخطيط الاستراتيجي المتعلق بالمسائل الجنسانية.

١٣٥ - وسيكون مقر عمل مستشار الشؤون الجنسانية (الموظف الوطني) في الصومال، وسيساعد مستشار الشؤون الجنسانية (ف-٤) في جميع المهام، فيعمل مع المجموعات النسائية في البلد لبناء قدراتها في مجال اتخاذ القرارات ويساعد في تنفيذ المشاريع المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٣ - الإدارة

الوظائف الموجودة (١٤): ٢ ف-٣، ٣ من فئة الخدمة الميدانية، وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ٨ من الرتبة المحلية

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ٦ وظائف (من الرتبة المحلية)

١٣٦ - تماشياً مع الزيادة في ملاك الموظفين والولاية المعززة للمكتب، يُقترح تعزيز إدارة المكتب وإنشاء قسم مخصص للمالية، على نحو ما هو موضح أدناه.

موظف إداري أقدم (ف-٥)

١٣٧ - سيكون الموظف الإداري الأقدم (ف-٥) مسؤولاً، في إطار المهام المكلف بها، عن الإسهام في تنفيذ ولاية البعثة عن طريق توفير الدعم اللازم من الناحية الإدارية واللوجستية

والتنظيمية. وسيصدّق شاغل الوظيفة على نفقات البعثة؛ ويضطلع بدور المستشار الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام بشأن جميع الأمور المتصلة بالدعم الإداري والفني؛ ويخطط لأنشطة جميع عمليات الدعم اللوجستي والإداري وينظمها وينفذها ويديرها ويشرف عليها؛ ويدير على نحو فعال الموارد البشرية والمالية والمادية للبعثة؛ ويتولى الاتصال والتفاوض والتنسيق مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بالأمور الإدارية واللوجستية؛ ويكفل التعاون وتكامل الموارد الإدارية واللوجستية؛ ويكفل وضع وإعداد وتنسيق ورصد خطط العمل والاستراتيجيات والبرامج العامة لأنشطة الدعم الإداري واللوجستي للبعثة؛ ويضطلع بدور قيادي في توفير الموارد البشرية والمالية المطلوبة للبعثة؛ ويضع مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات والمعايير والأدوات السليمة بما يتفق وأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها بغية كفالة توفر الميزانية المناسبة والمساءلة وإدارة الموارد المالية والبشرية والرقابة.

أخصائي تقني لشؤون الاتصالات (من فئة الخدمة الميدانية)

١٣٨ - تحت الإشراف المباشر لموظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من فئة الخدمة الميدانية) الذي يشغل وظيفة موجودة، سيتولى الأخصائي التقني لشؤون الاتصالات (من فئة الخدمة الميدانية) الذي سيكون مقر عمله في نيروبي ولكنه سيسافر كثيرا إلى الصومال لتقديم الدعم التقني للمكاتب الإقليمية الخمسة، مسؤولية تركيب أجهزة الترددات العالية جدا والترددات فوق العالية والترددات العالية المتنقلة، والمحطات القاعدية وأجهزة إعادة الإرسال، والوصلات الرقمية العاملة بالموجات الدقيقة، والوصلات الهاتفية الريفية، ونظم ربط الشبكات، والهوائيات والملحقات ذات الصلة، وبرمجة جميع أجهزة الاتصال اللاسلكي للبعثة، وإجراء أعمال الصيانة الوقائية والتصحيحية لمختلف أنواع المعدات وللقدرية على الاتصال وللوصلات البينية التي تربط البدالات الخاصة الأوتوماتية ذات الفروع، وتركيب نظم إمدادات الطاقة وصيانتها، وصيانة المعدات، والحفاظ على الموجودات وقطع الغيار، وتدريب المستخدمين والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية بشأن الأمور المتعلقة بالترددات اللاسلكية والتشارك في القنوات الإذاعية.

موظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية)

١٣٩ - سيتولى موظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية)، يعمل في مقديشو، مسؤولية جميع المسائل الأمنية المتعلقة بالمكتب المحلي، بما في ذلك الإبلاغ عن الحوادث الأمنية يوميا، وإعداد خطة أمنية، وإجراء تحقيقات روتينية أو تقييمات أمنية لكفالة سلامة الموظفين الميدانيين، وإبلاغ جميع الموظفين بالأمور التي تؤثر على أمنهم، وإجراء استقصاءات روتينية عن الأمن في المكتب والمناطق والمرافق السكنية، والمساعدة في تحديد وتسجيل موجودات البعثة وعدد

الموظفين المشمولين بالحماية، وإقامة الاتصالات مع السلطات المحلية والعمل كعضو في الفريق المتعدد الاختصاصات المعني بالأمور ذات الطبيعة غير الروتينية، مثل عمليات الإجلاء أو الطوارئ الطبية أو مواجهة الاعتداءات التي تهدد سلامة الموظفين.

مساعدان إداريان (٢ من الرتبة المحلية)

١٤٠ - سيتولى مساعد إداري مقرر عمله في مقديشو مسؤولية تقديم الدعم للمكاتب والأقسام الفنية بما في ذلك تنظيم الاجتماعات وإعداد المراسلات الرسمية، والمساعدة في صياغة مشاريع التقارير وإعدادها وإجراء البحوث ومساعدة الموظفين الوطنيين في تنفيذ المشاريع وحلقات العمل.

١٤١ - أما المساعد الإداري الثاني، الذي سيكون مقرر عمله في مقديشو أيضا، فسيقوم بتوفير خدمات الدعم العامة للمكتب والمساعدة في إعداد ترتيبات السفر والتنقل للزوار والموظفين، وإعداد ومتابعة الترتيبات الإدارية المتعلقة بالأسفار الرسمية، وصياغة مسودات المراسلات والرسائل الأخرى المتعلقة بالمسائل الإدارية وتجهيزها، ومتابعة جميع الأمور المتصلة بالبروتوكولات مع الحكومة المضيفة وحفظ الملفات المتعلقة بالقواعد والأنظمة والتعليمات الإدارية والوثائق الأخرى ذات الصلة.

سائقون (٤ من الرتبة المحلية)

١٤٢ - سيلزم تعيين أربعة سائقين إضافيين لكفالة توفر مستوى ملائم للتنقل والسلامة.

وحدة الشؤون المالية

١٤٣ - لا يزال انعدام الاستقلال المالي يشكل عائقا بالنسبة إلى المكتب. ويعتمد المكتب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة أمواله الخاصة ويواجه تأخيرات ملحوظة في تنظيم موارده المالية وإدارتها. وعليه، يُقترح إنشاء وحدة مخصصة للشؤون المالية وتعزيز القدرة الموجودة بغية كفالة استقلال المكتب عن البرنامج الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، مما يعد أمرا أساسيا للغاية لكي يضطلع المكتب بولايته الموسعة. وسيلزم في هذا الصدد إنشاء الوظائف الإضافية التالية التي ستُضاف إلى الوظيفتين الماليتين الموجودتين (١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات الميدانية) ضمن الإدارة.

كبير الموظفين الماليين (ف-٤)

١٤٤ - سيتولى كبير الموظفين الماليين (ف-٤) مسؤولية الإشراف العام على عمل وحدة الشؤون المالية وعن إدارتها، فيوفر الإرشاد المناسب لموظفي الشؤون المالية في أدائهم

لواجبائهم، ويكفل مراعاة الإجراءات المتبعة. وسيكفل أيضا وجود نظام رقابة داخلي فعال، مما يوفر ضمانا معقولا لموثوقية التقارير المالية، وفعالية وكفاءة العمليات المالية والامتثال للنظم والقواعد المالية والتعليمات الإدارية الواجبة التطبيق، ومع استخدام نظم صن المالية (SunSystems)، وبرنامج بروجين لكشوف الرواتب (Progen Payroll) وبرنامج تشيس إنسايت (Chase Insight)، سيرتب كبير الموظفين الماليين إقفال الحسابات في نهاية الشهر ونهاية السنة، ومطابقة التقارير والتسويات المصرفية، ويكون هو الموظف الآذن بالصرف، ويكفل توفر الموارد المالية الكافية لدى الإدارة لتفي بالتزاماتها في جميع الأوقات.

أمين الصندوق (فئة الخدمة الميدانية)

١٤٥ - مع إنشاء النظم المالية (مثل نظم صن (Sun Systems) ونظام بروجين لكشوف الرواتب (Progen Payroll))، ستضطلع وحدة الشؤون المالية بالمهام التي يقوم بها حاليا البرنامج الإنمائي نيابة عن المكتب. وتشمل هذه المهام جميع جوانب الإيرادات والمدفوعات، وحراسة الموارد النقدية، وطباعة الشيكات وإبلاغ المصارف والمكاتب الإقليمية بتعليمات الدفع الداخلية والخارجية. ومع توظيف أمين صندوق، سيتولى المكتب جميع هذه المهام مما يمكنه من الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب. وتحت إشراف كبير الموظفين الماليين، سيساعد أمين الصندوق في صرف المستحقات إلى البائعين والموظفين إما عن طريق شيكات أو عن طريق التحويل الإلكتروني للأموال؛ وسيصدر قسائم القبض النقدي لكل مبلغ مقبوض. بما في ذلك تسجيله؛ وسيكون مسؤولا عن حراسة الموجودات النقدية الفعلية (بما فيها المصروفات النثرية) ودفاتر شيكات البعثة؛ وعن إعداد دفاتر يومية للمصروفات النثرية مرفقة بالمستندات الداعمة لتعويض هذه المصروفات؛ كما سيكفل تعبئة قسائم الدفع والوثائق المالية الأخرى بطريقة مناسبة.

مساعدان إداريان (٢ من الرتبة المحلية)

١٤٦ - يُقترح تغيير مهام وظيفة مساعد إداري (الرتبة المحلية) ووظيفة مساعد للأعمال المكتبية (الرتبة المحلية)، وهما وظيفتان موجودتان حاليا، لتستوعبا مهام المساعدين الماليين، حيث سيصبح شاغلاهما مسؤولين عن تجهيز النفقات النثرية الشهرية، وإعداد بيانات التسوية للتسديد وبدل الإقامة المخصص للبعثات وطلبات الشراء المحلية، وتجهيز فواتير الدفع للبائعين مقابل البضائع والخدمات، وتدقيق ومطابقة الفواتير مقابل طلبات الشراء وإعداد العقود وأي اتفاقات أخرى، وإعداد بيانات البائعين، وصرف الشيكات للموظفين، وإعداد بيانات النفقات الشهرية المرفقة بالمستندات الداعمة للمقر، ورصد استخدام البترين، وإعداد وحفظ

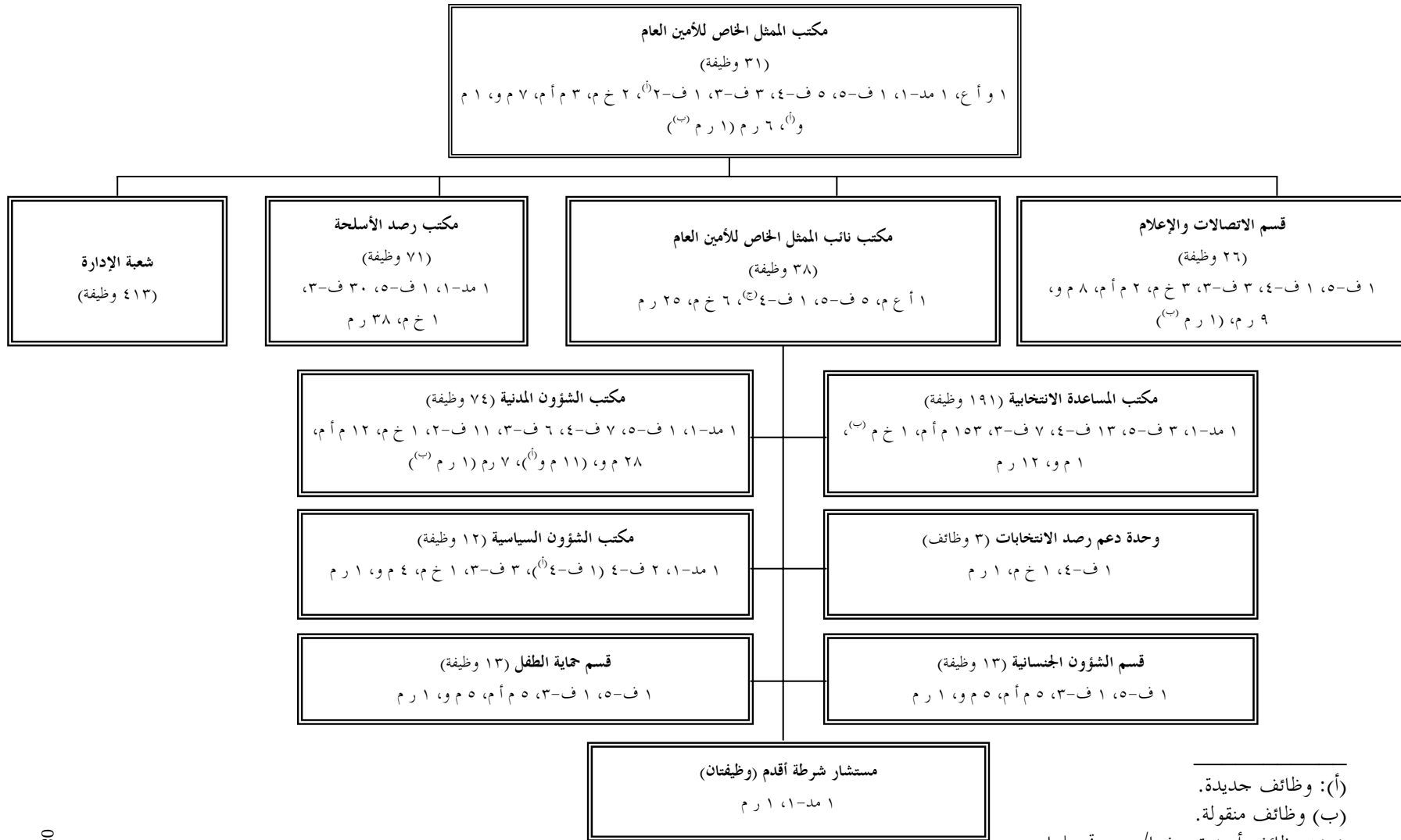
ملفات بجميع الوثائق المتعلقة بالمعاملات المالية للموظفين وتناول جميع المسائل المالية المتصلة بمشاريع الصناديق الاستثمارية.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٤٧ - يطلب إلى الجمعية العامة:

- (أ) أن تقر الاحتياجات الإضافية للبعثات السياسية الخاصة البالغ صافيها ٥١ ٨٥٠ ٩٠٠ دولار (إجماليها ٥٦ ٦٥٢ ٠٠٠ دولار)؛
- (ب) أن تحيط علما بالرصيد البالغ ١٧ ٣٢٢ ٨٠٠ دولار في الاعتماد الإجمالي للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب الثالث، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
- (ج) أن تخصص، بموجب أحكام قرار الجمعية ٢١٣/٤١، مبلغا إضافيا قدره ٣٤ ٥٢٨ ١٠٠ دولار في إطار الباب الثالث، الشؤون السياسية، ومبلغا قدره ٤ ٨٠١ ١٠٠ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلهما مبلغ مساو في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

المرفق الأول - الخرائط التنظيمية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال
ألف - المكاتب الفنية

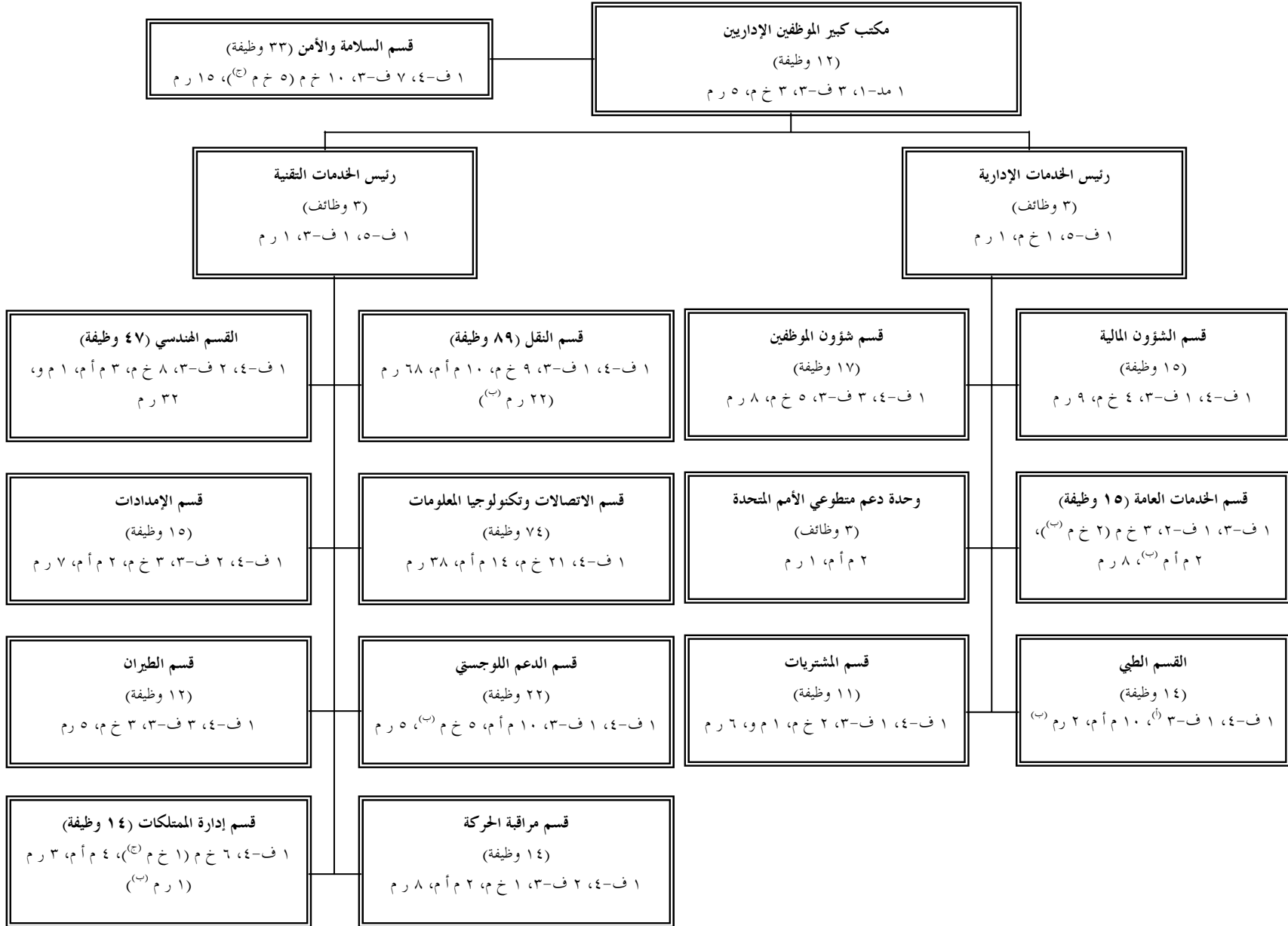


(أ): وظائف جديدة.
(ب): وظائف منقولة.
(ج): وظائف أعيد تصنيفها/جرى تحويلها.

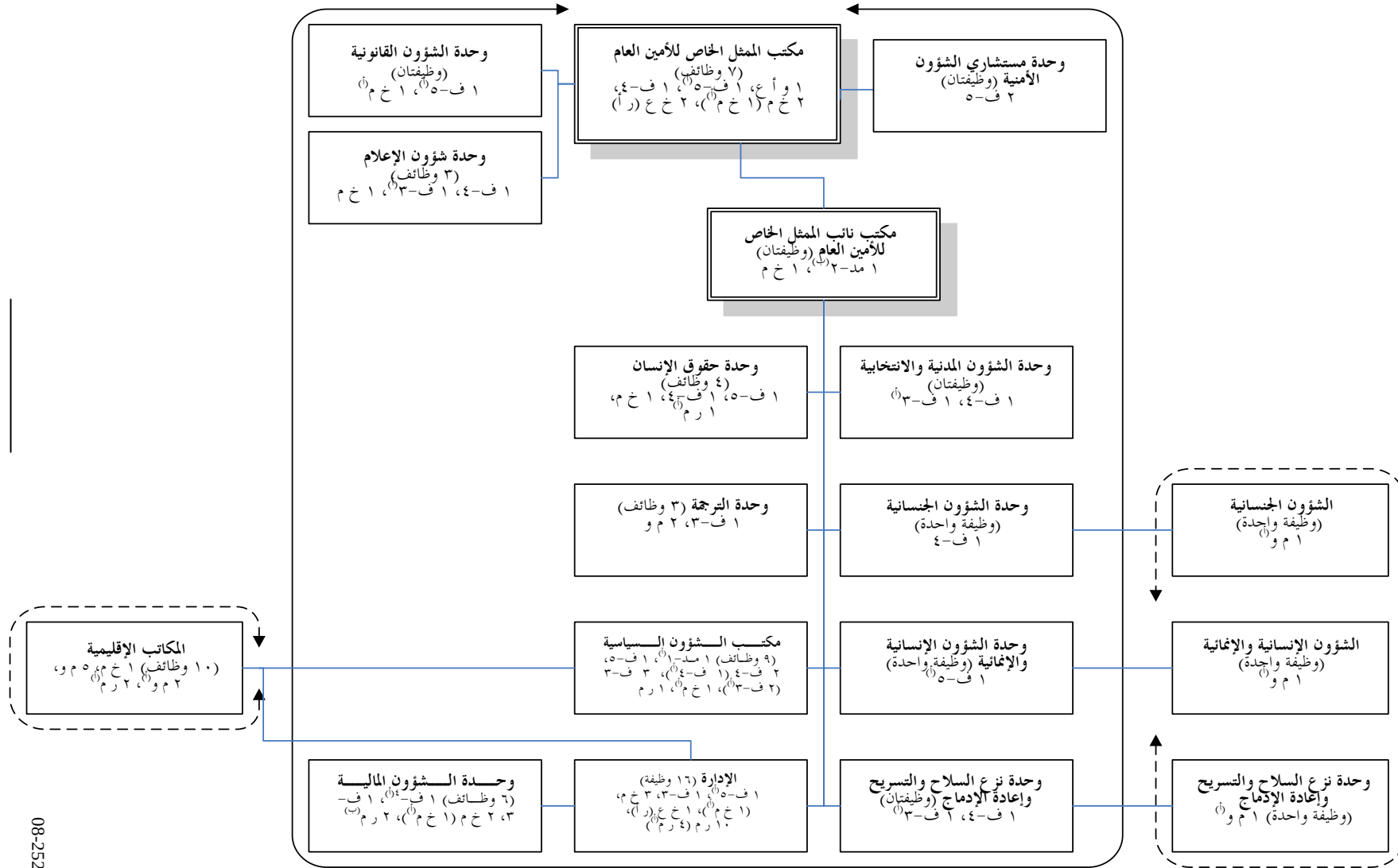
مختصرات: خ م: الخدمة الميدانية؛ م أ م: متطوعو الأمم المتحدة؛ م و: موظف وطني؛ م ر: الرتبة المحلية.

باء - المكاتب الإدارية

08-25256



المرفق الثاني

الخريطة التنظيمية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لعام ٢٠٠٨
المكاتب الفنية والإدارية

(أ) وظائف جديدة. (ب) وظائف منقولة. (ج) وظائف أعيد تصنيفها/جرى تحويلها.

مختصرات: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وأ ع = وكيل الأمين العام؛ م = موظف وطني؛ ر م = الرتبة المحلية.